

موقف

التحول الرقمي في فلسطين بين الهيمنة التكنولوجية وفرص الاستقلال السيادي



د. سعيد صبري*

يشهد العالم تحولاً رقمياً متسارعاً أصبح عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومحركاً أساسياً للنمو والتنافسية. وفي حين تمكنت العديد من الدول من توظيف هذا التحول لتوسيع نطاق الفرص وتحسين كفاءة الخدمات، لا تزال فلسطين تواجه واقعاً معقداً يتقاطع فيه الطموح بالقيود، والتكنولوجيا بالسياسة، والسيادة بالتحكم الخارجي.

فالتحول الرقمي في فلسطين لا يمكن النظر اليه فقط كعملية تحديث تقنية، بل كقضية سيادية تمس البنية التحتية الوطنية في الاتصالات، والقطاع المالي، والبيانات. فكل خدمة رقمية، وكل معاملة إلكترونية، تمر من خلال شبكات خاضعة جزئياً للرقابة أو التحكم الإسرائيلي، مما يجعل السيل الرقمي الفلسطيني نحو الاقتصاد الرقمي المستقل محفوفاً بالعقبات البيئوية.

هيمنة البنية التحتية والتحكم بالاتصال

لا تزال البنية التحتية للاتصالات في فلسطين مقيدة بقيود إسرائيلية متعددة المستويات، تبدأ من التحكم في الطيف الترددي، ولا تنتهي عند بوابات الربط الدولي. فعلى سبيل المثال، لم يتمكن مزودو الخدمة الفلسطينية من تشغيل شبكات الجيل الرابع (4G) إلا مؤخراً في الضفة الغربية، في حين ما زالت غزة محرومة منها. هذا التأخير يترجم عملياً إلى فجوة رقمية بين الفلسطينيين وجيرانهم، ويضعف من قدرة الشركات الناشئة على المنافسة الإقليمية.

تشير تقديرات البنك الدولي (٢٠٢٤) إلى أن فقدان الوصول الكامل إلى خدمات السيل الرابع والخامس كلف الاقتصاد الفلسطيني ما يقارب ١,٢ مليار دولار من الناتج المحلي خلال العقد الماضي. وفي المقابل، فإن تمكن التحول الرقمي يمكن أن يضيف ما بين ١,٥ إلى ٢,٢٪ للناتج المحلي الإجمالي سنوياً، ويوفر أكثر من ١٥ ألف فرصة عمل جديدة خلال خمس سنوات، خصوصاً في قطاعات الخدمات المالية والتجارة الإلكترونية والتكنولوجيا.

الاقتصاد اللالي الرقمي بين التنظيم الوطني والهيمنة غير المباشرة ولا يتوقف هذا التحكم عند خدمات الإنترنت فحسب، بل يمتد أثره إلى الأنظمة المالية الرقمية. فأنظمة الدفع المحلية مثل PalPay وJawwal Pay تعمل ضمن أطر مصرفية فلسطينية مرخصة من سلطة النقد

التحول الرقمي في فلسطين هو أكثر من تحديث خدمات أو إطلاق تطبيقات إلكترونية؛ إنه مشروع سيادة وطنية في فضاء جديد، لا يُقاس بالأرض بل بالبيانات، ولا يُدار بالحدود بل بالشبكات.

الفلسطينية، لكنها تظل مرتبطة بالنظام المالي الإسرائيلي عبر القاصة والتحويلات بالشيك.

وهذا الارتباط الهيكلي يفرض قيوداً غير مباشرة على توسع هذه الأنظمة نحو الإقليم أو الاندماج في المنظومات المالية العالمية، حيث تبقى التحويلات الإلكترونية والعمليات عبر الحدود خاضعة لتصاريع وموافقات من المؤسسات الإسرائيلية أو لشبكات مصرفية وسيطة.

إن هذه السيطرة البيئوية تجعل من الصعب على فلسطين بناء نظام دفع سيادي متكامل، وتؤخر تطور الخدمات المالية الرقمية، التي تشكل اليوم العمود الفقري للاقتصادات الحديثة. فعلى سبيل المقارنة، تمتلك الأردن نظاماً موحداً للمدفوعات الرقمية (JoMoPay) بإشراف البنك المركزي، مكّنها من ربط المحافظ الإلكترونية بالأنظمة الإقليمية والعالية. بينما لا تزال فلسطين تعتمد على منظومة تجزئية محدودة، تُدار ضمن فضاء مالي غير متكامل.

الابتكار الفلسطيني بين الطموح والعوائق

رغم هذه العوائق، يُظهر الشباب الفلسطيني قدراً لافتاً من الابتكار والرونة. فقد سجلت فلسطين خلال الأعوام الثلاثة الماضية أكثر من ١٢٠ شركة ناشئة رقمية في مجالات الذكاء الاصطناعي، والتعليم الإلكتروني، والتجارة الرقمية، وفق بيانات مركز فلسطين لريادة الأعمال (٢٠٢٤).

غير أن هذه المشاريع تواجه تحديات تشغيلية صعبة، أبرزها صعوبة استيراد المعدات التقنية، أو الوصول إلى بوابات الدفع الدولية، أو حماية البيانات في بيئة خاضعة لسيطرة خارجية على البنية السحابية.

كما أن غياب بنية تشريعية متكاملة لحوكمة البيانات يفتح ثغرات في أمن المعلومات، ويجعل من الاستقلال الرقمي تحدياً مضاعفاً، حيث لا يكفي تطوير القدرات التقنية دون إطار قانوني ومؤسسي يضمن السيادة على البيانات والمعاملات.

نحو استقلال رقمي تدريجي

إن بناء استقلال رقمي ومالي في فلسطين لا يمكن أن يتحقق دفعة واحدة، بل عبر مسار تدريجي واقعي ومتعدد المراحل. الخطوة الأولى تبدأ بتعزيز دور سلطة النقد الفلسطينية كمظلة مركزية لأنظمة الدفع، وتطوير بوابة وطنية سيادية للمدفوعات الرقمية، تعمل على ربط المؤسسات المالية والصرفية الفلسطينية ضمن شبكة داخلية آمنة.

الخطوة الثانية تتمثل في الانفتاح الإقليمي النظم عبر شراكات مع البنوك المركزية في الأردن ومصر، بما يسمح بربط المدفوعات الفلسطينية بالأنظمة الإقليمية دون اللجوء الإجباري بالقاصة الإسرائيلية. كما ينبغي إنشاء بنية سحابية فلسطينية محلية لتخزين البيانات والخدمات الحكومية، بما يقلل الاعتماد على الخوادم الأجنبية التي تُدار في الخارج.

أما الخطوة الثالثة فهي التمكين البشري والمؤسسي، عبر برامج وطنية متخصصة في المهارات الرقمية، تستهدف الجامعات والقطاع الخاص، وتعزز مشاركة المرأة والشباب في الاقتصاد الرقمي. فبدون قاعدة بشرية مدربة ومؤهلة، تبقى التكنولوجيا مجرد أدوات دون مضمون تنموي. خاتمة: من التبعة التقنية إلى الاستقلال السيادي

التحول الرقمي في فلسطين هو أكثر من تحديث خدمات أو إطلاق تطبيقات إلكترونية؛ إنه مشروع سيادة وطنية في فضاء جديد، لا يُقاس بالأرض بل بالبيانات، ولا يُدار بالحدود بل بالشبكات. وفي عالم تتزايد فيه أهمية الاقتصاد الرقمي، يصبح امتلاك القرار الرقمي شرطاً أساسياً لبناء اقتصاد مستقل. ومهما كانت القيود اللغوزية، فإن الفرصة لا تزال قائمة لتأسيس نموذج فلسطيني للتحول الرقمي يقوم على التعاون الإقليمي، والسيادة على البيانات، وتكامل القطاعين العام والخاص في بناء مستقبل اقتصادي أكثر استقلالاً وعدالة.

*مستشار اقتصادي دولي وعضو مجلس التحول الرقمي الدولي

رئيس البرلمان العربي يهنئ المغرب بمناسبة ذكرى الاستقلال الـ٧٠

القاهرة- اتحد- هنأ رئيس البرلمان العربي محمد بن أحمد اليماحي، الملكة المغربية ملكاً وحكومة وبرلمناً وشعباً، بمناسبة الذكرى السبعين لعيد الاستقلال المجيد، مؤكداً أنها ذكرى غالية تجسد أسمى معاني النضال والكفاح الوطني والتلاحم بين القيادة والشعب للدفاع عن سيادة الوطن ومقدراته.

وأكد اليماحي أن هذه الذكرى تشكل محطة مضيئة في تاريخ الغرب والتي كانت نقطة انطلاق نحو التنمية والخي قدماً بالملكة نحو مسيرة البناء والتقدم، مثمناً ما حققته الملكة المغربية من منجزات على كافة المستويات في ظل قيادة الملك محمد السادس، متمنياً للمملكة المغربية وقيادتها وشعبها العزيز مزيداً من النماء والازدهار.

رام الله- اتحد- اعتبر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الأمين العام لجبهة النضال الشعبي، د. أحمد مجدلاي التصريحات العنصرية والتطرفة والتحريضية لما يسمى بوزير الأمن الإسرائيلي ضد الرئيس محمود عباس، دعوة صريحة وواضحة للمس بحياة الرئيس وتأتي في سياق الحرب العدوانية ضد شعبنا.

وتابع مجدلاي، "أن حملة التحريض على الرئيس تستهدف موقفه الوطني وتمسكه الصلب بحقوق شعبنا وتأتي في وقت يواجه فيه الرئيس ضغوط كبيرة

مجدلاي: التحريض ضد الرئيس والقيادة دعوة مباشرة للقتل

بسبب موقفه الوطني وتمسكه الصلب بحقوق شعبنا الوطنية المشروعة". وأضاف مجدلاي "أن الاستهداف المباشر للرئيس لا يمس شخصه وحده، إنما يمس ما يمثله من رمزية وطنية وكفاحية ورمزية لشعبنا ونضاله من أجل الحرية والاستقلال".

محذرا من هذه التصريحات بمثابة دعوة صريحة للقتل وارتكاب المزيد من الجرائم، مطالباً للجمع الدولي بالضغط على الاحتلال ومحاسبته على هذه الحملة التحريضية.

مجلس الوزراء يطالب بتحرك دولي فوري لوقف إرهاب المستعمرين

رام الله- وفا- استهل رئيس الوزراء محمد مصطفى جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية، امس، بوضع أعضاء المجلس في صورة التحركات السياسية التي يقودها الرئيس محمود عباس لتجديد المواقف الدولية الداعمة لحقوق شعبنا. إلى ذلك، طالب مجلس الوزراء المجتمع الدولي بالتحرك الفوري لوقف إرهاب المستعمرين في الضفة الغربية، محذرا من خطورة ميليشيات المستعمرين المنظمة التي تُرهب القرى والبلدات الفلسطينية، وترتكب جرائم ممنهجة بحق المدنيين، تشمل الاعتداءات الجسدية والحرق واقتلاع الأشجار وترويع الأهالي، دون أي رادع أو مساهلة من الحكومة الإسرائيلية التي توفر لهم الغطاء والدعم اللازمين للتوسع، في انتهاك صريح لأحكام القانون الدولي.

كما حذّر مجلس الوزراء أبناء شعبنا في قطاع غزة من شركات "مشبوهة" تدير عمليات تهجير تحت سميات إنسانية، مستغلة الظروف القاسية التي يمرّ بها أهلنا في القطاع، ما عرضَ العديد منهم لحاطر حقيقية. وشددَ المجلس على أن الحكومة الفلسطينية هي الجهة الوحيدة المخوّلة بالتنسيق لسفر المواطنين، بما يضمن أمنهم ويحفظ حقوقهم.

وضمن مبادرة الحكومة لتعزيز أمن الطاقة، صادق مجلس الوزراء على تشكيل لجنة توجيهية لتابعة وتنفيذ برنامج "شمسي فلسطين"، الذي يتضمن إقامة مشاريع طاقة شمسية بقدرة ١ ميغا واط شمسي، بالإضافة إلى نظام تخزين البطاريات لـ ٢٢ هيئة محلية بالمرحلة الأولى من أصل ٤٥ هيئة تطبق عليها المعايير، عبر إنشاء صندوق إقراض دوار- دون فوائد، ومنح جزئية بقيمة إجمالية تصل لـ ٢٠ مليون دولار بالشراكة مع برنامج

خلال لقائها وفداً من الصحفيين الفلسطينيين في بروكسل

"كالاس" تؤكد دعم الاتحاد الأوروبي للشعب الفلسطيني



والدولين لمعرفة كيف يمكن جعل هذا السلام مستدام". واختتمت حديثها بالقول إنه "لا يمكن تجاهل رأي الفلسطينيين فيما يجري تداوله وإقراره في مشاريع وخطط في النطقة".

وضرورة تطوير الخدمات العامة في الأراضي الفلسطينية

وتابعت كالاس: "لجميع يرحب بالناخ السلمي الذي جاء به ترمب بالتوصل لوقف إطلاق النار، مشيرة إلى أنها على تواصل مستمر مع الشركاء الإقليميين

بروكسل- اتحد- التقت رئيسة الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي "كايا كالاس" أمس الإثنين، مجموعة من الصحفيين الفلسطينيين الذين يقومون بزيارة لقر الاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية.

وبأتي اللقاء ضمن الزيارة الصحفية التي دعا اليها الاتحاد الأوروبي لتعريف الصحفيين الفلسطينيين بسياسات الاتحاد في الشرق الأوسط والتعرف على أداء مؤسسات الاتحاد وسياساته ومشاريعه، إضافة إلى بحث سيل التعاون.

ورحبت كالاس بالوفد الضيف وأعربت عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني قالت "إنها تشعر بالأسف تجاه الصحفيين الذين قضاوا في القطاع"، مؤكدة على استمرار دعم الاتحاد الأوروبي لفلسطين. وردا على سؤال حول سبب رفض بعض الدول الأوروبية الاعتراف بدولة فلسطين قالت كالاس "إن نصف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي معترفة بفلسطين لكن الاتحاد لا يمكنه فعل ذلك".

محافظة القدس تحذر من تصاعد اعتداءات المستعمرين على التجمعات البدوية

القدس- وفا- حذرت محافظة القدس، امس، من تصاعد اعتداءات المستعمرين، على التجمعات البدوية في المحافظة. وأشارت الخاطمة، في بيان لها، إلى خطورة وتبعات الهجوم الهجمي الذي نغّذه مستعمرون بعد منتصف الليلة قبل الماضية، على تجمع التّبنّة البدوي شري القدس للحتلة، حيث أقدموا على رشق منازل الأهالي بالحجارة في اعتداء مباشر عرضَ حياة الأطفال والنساء للخطر.

وأكدت أن التجمعات البدوية في محافظة القدس تتعرض بشكل متواصل لاعتداءات المستعمرين، ما يُفاقم من حالة الحصار والعزل المفروضة على مئات العائلات، بينهم أطفال ونساء وكبار سن، ويعرض حياتهم للخطر الدائم. وشهدت المحافظة في الفترة الماضية سلسلة من الاعتداءات، من بينها إصابة سبعة مواطنين في اعتداء على تجمع معازي جبع شمال شرق القدس، إضافة إلى مهاجمة خيام الأهالي في تجمع خلة السدرة شرق مخماس، واستمرار القمع والتكيل في تجمع العراعرّة شرق القدس للحتلة.

ويُبيّت محافظة القدس أن الاعتداءات لا تستهدف المواطنين فحسب، بل تطلّ امتلاكاتهم وموارد زرقهم من خلال التخريب والتجريف والحرق، إضافة إلى قتل وسرقة للماشية واقتلاع الأشجار، كما حدث مؤخراً في عمليات قلع وتجريف أشجار الزيتون قرب بلدة جبع.

وأشارت إلى أن هذه الاعتداءات تأتي ضمن سياق تصعيدي ممنهج يستهدف

وكالة بيت مال القدس تجهز نقاط الرعاية الصحية الأولية في ضواحي القدس



من جهته أكد مختار تجمع سهل جبع البدوي، محمد كعابنة، أن أدوات الإسعاف الأولية المقدمة "مهمة جداً في هذا الوقت، لأننا نتعرض لاعتداءات يومية من المستوطنين، وهذه الأدوات تساعدنا كثيراً إلى حين وصول سيارة الإسعاف إلى موقع الاعتداء"، معربا عن أمله بأن يُمّثل الدعم كل التجمعات البدوية التي "تعاني الظروف نفسها خاصة مع وجود الحواجز العسكرية التي تعيق

"الشراكة بين المحافظة والوكالة ترسخ خدمات صحية ضمن إطار الرعاية والإسعاف، وهي مسألة بالغة الأهمية في الظروف التي يعيشها مجتمعنا الفلسطيني في البوادي والقرى والمدن". وأضاف أن "هناك خطوة أخرى يجري الترتيب لها وتتعلق بتدريب القاطنين على نقاط الرعاية الصحية على تقديم الإسعافات الأولية لمن هم في حاجة إليها".

كل ثلاثة

بين إعلان شرم الشيخ وقرار مجلس الأمن ..

المأساة الإنسانية في غزة متواصلة



جمال زقوت

يوماً بعد يوم، يتضح أن إعلان قمة شرم الشيخ في أكتوبر ٢٠٢٥ "لوقف الحرب" لم يكن محطة لإنقاذ المدنيين في قطاع غزة، بل حلقة جديدة في مسلسل التوظيف السياسي على حساب للمأساة الإنسانية للفلسطينيين. فإدارة ترامب لم تسع لإنقاذ أهل غزة من الإبادة، بقدر ما أرادت ضمان إنقاذ إسرائيل من عزلتها الدولية، وإعادة بناء صورتها الإقليمية والدولية بعد أن تكشف جرائمها العنصرية. فالإعلان عن "وقف إطلاق النار" مثل غطاء سياسياً لإنقاذ حكومة

تل أبيب أكثر من كونه وسيلة حقيقية لحماية المدنيين. فمنذ إعلان التهدة وحتى اليوم، لم تتوقف الغارات أو عمليات القتل. وزارة الصحة الفلسطينية في غزة سجلت سقوط أكثر من ٢٧ شهيداً، أغلبهم من الأطفال، إضافة إلى آلاف الجرحى، فيما يظل القطاع تحت نيران مباشرة.

استمرار حصار غزة ومعبّر رفح ومحور فيلادلفيا

ورغم من الاتفاق على تشغيل فوري لمعبّر رفح والمعبّر الأخرى، فقد استمرت إسرائيل في إغلاقها كافة، بما في ذلك معبر رفح، وهو المعبر الوحيد الذي يسمح ببعض حركة المدنيين والواد الإنسانية. تقديرات الأمم المتحدة "الأوتشا" تشير إلى أن ما يصل غزة لا يتجاوز ١٥-٢٠٪ من الاحتياجات اليومية من الغذاء والدواء والوقود.

إضافة إلى ذلك، تواصل قوات الاحتلال السيطرة على محور فيلادلفيا، وتلتمج إلى إمكانية "إلغاء الحدود" بين غزة ومصر، ما يحول القطاع مرة أخرى إلى سجن كبير يفقد عسكرة مطبقة بالكامل وبلا أية خيارات لحركة الأفراد أو التجارة الحرة، الأمر الذي يضاعف معاناة أهل القطاع ويقبهم تحت رحمة جيش الاحتلال بصورة مطلقة.

المعانة الطبية ومنع نقل الجرحى

في ظل هذه الظروف، يُمنَع آلاف الجرحى من السفر لتلقي العلاج خارج القطاع. المستشفيات التي تعمل جزئياً بالكاد تتمكن من التعامل مع الأعداد الهائلة والمتزايدة من الحالات الجرحى، بما فيها عمليات البتر للأطفال، و وفاة مريض لم يحصلوا على أسبـل الأدوية. كما أن حوالي ٢٥٪ من الجرحى يواجهون إعاقات دائمة بسبب نقص المعدات الطبية وعدم القدرة على علاج الإصابات الركية.

ملف الأسرى والجثامين وسجون التعذيب

وبينما يركز اهتمام الإعلام الدولي على عدد محدود من الجثث الإسرائيلية

تمرر واشنطن مشروع قرار في مجلس الأمن باسم "الحل السياسي"، لكنه في الواقع لا يهدف سوى لإرضاء إسرائيل من خلال نشر قوات دولية على الأرض تُكْمَل ما فشل الاحتلال في تنفيذه، وليس لحماية المدنيين من جرائمه المتواصلة

المستعادة، تتجاهل مصر الفلسطينيين. فيعوض جثث الفلسطينيين أُعيدت وهي تحمل آثار تعذيب، وبعضها تعرض لسرقة الأعضاء، ولا تزال جثث الأرقام المحتزنة منذ نفوق سبعةائة محفوظة في مقابر سرية أو تلاجث الاحتلال. وفي الوقت نفسه، تستمر التقارير عن سجون تعذيب تتجاوز الرعب الذي شاهده العالم في سجن سديه تيمان، حيث مورست انتهاكات ممنهجة بحق المعتقلين الفلسطينيين، بما في ذلك فضائح الاعتصاب التي كشفت عنها.

الشتاء يفاقم للمأساة الإنسانية

مع حلول الشتاء، تضاعفت معاناة الأهالي. مخيمات النازحين غرقت بمياه الأمطار، والخيام فطحت بالماء، والبرد القارس يفتك بالأطفال والرضع وكبار السن، فيما آلاف العائلات تعيش بلا أي حماية، وسط استمرار الحصار ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

التحرير عبر مطار رامون

رغم الحصار الشديد، تكشف تقارير إعلامية ودبلوماسية عن تهجير منظم عبر ما يسمى مطار رامون، من خلال شركات وهمية واستخباراتية، حيث وصل عشرات الفلسطينيين بصورة مفاجئة إلى جنوب أفريقيا، وهناك أنباء عن آخرين إلى استونيا، في ما يشير إلى نية إسرائيل للضي في مخططات التطهير العرقي الصامت، وهو ما يفسر إصرارها على استمرار الحصار وإبقاء القطاع محروماً من أبسط مقومات الحياة الإنسانية.

ارهاب للمستوطنين والتطهير العرقي في الضفة الغربية

في الضفة الغربية، يستمر مسلسل الإرهاب الاستيطاني بحق الأهالي في القرى والبلدات الفلسطينية. فمستوطنون، بدعم رسمي من الحكومة والجيش، يشنون يومياً عمليات استهداف متكررة للمدنيين، ويحرقون المنازل ويهجرون السكان تدريجياً، فيما تتعاون الأجهزة الأمنية الإسرائيلية معهم، مما يرسخ سياسة تطهير ديموغرافي تدريجي.

الانقسام الفلسطيني: خطر وجودي

في الأثناء، تتشغل السلطة الفلسطينية بمحاولات مزيد من التفرّد والهيمنة عبر تغييرات شكلية في الوزراء والإدارات، بينما تحاول حماس الحفاظ على سلطة ضيقة في جزء من القطاع. الأمر الذي بات يشكل خطراً مستداماً على وحدة الكيانية الوطنية ويمنع استعادة أطر جامعة لأي مشروع وطني قادر على مواجهة مخططات الاحتلال، بل ويمنح إسرائيل فرصة لتفكيك الكيانية الوطنية تدريجياً ويشجعها على الضي بأهدافها في تصفية القضية والحقوق الفلسطينية.

مشروع القرار الأميري في مجلس الأمن

تمرر واشنطن مشروع قرار في مجلس الأمن باسم "الحل السياسي"، لكنه في الواقع لا يهدف سوى لإرضاء إسرائيل من خلال نشر قوات دولية على الأرض تُكْمَل ما فشل الاحتلال في تنفيذه، وليس لحماية المدنيين من جرائمه المتواصلة. كما أن القرار يكرس تقسيم غزة إلى غرب محاصر ومدمر وشرق يُوعَد بالإعمار الشروط، ويكرس فصل القطاع عن الضفة الغربية والقدس، بما يقوّض الكيانية الوطنية، ويعيق الانقسام السياسي ويزيد من شرذمة التمثيل الفلسطيني.

التضامن الدولي ودرس خديعة أوسلو

إنجاز الأهم الذي تمخض عن هذه الإبادة تمثل في تعرية طبيعة المشروع الصهيوني الدموية والعنصرية لدى الأغلبية الساحقة من شعوب العالم، بما في ذلك في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، فألّول مرة تنهوى الرواية الصهيونية أمام غزارة الدم الفلسطيني وقطائع الإبادة. وهو ما تحاول واشنطن وتل أبيب وبعض الحكومات الغربية إخواءه دون معالجة جادة لجوهر الصراع سوى بمجرد وعود سراب تعيد للذاكرة ما جرى بعد خديعة اتفاق أوسلو، لتضليل الفلسطينيين والمجتمع الدولي بمسار "السلام" الذي استهدف الالتفاف على إنجازات الانتفاضة الأولى، حيث تم بيع وهم "السلام" مقابل إدارة الاحتلال الذي نجح ليس فقط في تقويض أي فرصة لإحلال سلام عادل، بل وتمكن من التهام الأرض وترسيخ الاحتلال والاستيطان. أي محاولة مشابهة اليوم تتطلب حذراً شديداً حتى لا تنكسر الكرامة، والإبقاء على جدوة التضامن الدولي مع غزة وتحويلها إلى خضط سياسي حقيقي، مع تطوير خطاب فلسطيني موحّد يربط بين وقف الحرب والعدالة والحقوق الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير، وتمكين الشعب الفلسطيني من بسط سيادته الوطنية على أرضه المحتلة منذ الخامس من حزيران ١٩٦٧، لبناء مستقبله الوطني في دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

جبهة إنقاذ وطني

تحقيق هذه الأهداف، وكى لا تبديد التضحيات الهائلة التي قدمها شعبنا، لم يعد يحتمل الاشتغال في كل ما يتعارض مع الصالح الوطنية العليا، سيما سياسات التفرد والإقصاء والهيمنة الفئوية المقيتة. فقد أن الأوان لتشكيل جبهة إنقاذ وطني تضم كل الوطنيين المستعدين للانخراط في متابعة تنفيذ برنامج عمل موحد تحت قيادة فلسطينية موحدة، تتجاوز الانقسام وتعيد بناء التمثيل الوطني القادر على حماية الشعب فوق الصراعات الداخلية، واستنهاض كامل طاقات الفلسطينيين والقوى التضامنة معه لضمان إنهاء الاحتلال واستعادة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

لحظة الحقيقة باتت ماثلة ولا تختمل المراوغة. إما استثمار صمود غزة وتضامن العالم لبناء مشروع تحرر وطني، أو السماح للسياسات الدولية والصفقات الإقليمية بأن تعيد إنتاج الإبادة والتهجير تدريجياً. الطريق إلى الحرية والكرامة يتطلب إرادة وطنية موحدة، رافعة للنظم والتقسيم، ومصممة على حماية شعبنا الفلسطيني في الداخل والخارج، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي تضم الجميع وتضمن التعددية في إطار وحدة الأهداف في جميع عالجها شعبنا، كجبهة وطنية متحدة وقائدة لنضاله الوطني وممثل شرعي وحيد لشعبنا.

محاطة بمعسكرات الاحتلال ومستوطناته ومغلقة بالحواجز والبوابات

صرخة قرى جنين المحاصرة خلف الجدار

قيود على الحركة وخسائر اقتصادية وزراعية وتقليل الوصول إلى التعليم والصحة

انهيار الحركة التجارية وانخفاض إنتاج الزيتون والمحاصيل الموسمية إلى ٦٠٪

وجنين- منذ الشروع في بناء جدار الضمّ والتوسّع عام ٢٠٠٢، دخلت

الجغرافيا الفلسطينية في طور جديد من الهيمنة الاستيطانية التي لا تكفي بالاحتلال المباشر، بل تستند إلى هندسة مكانية – قانونية – معرفية تهدف إلى إعادة تشكيل الوجود الفلسطيني برمّته. فالجدار، بامتداده المتعرج، ليس حاجزاً مادياً فحسب، بل بنية استراتيجية تعيد ترسيم الحدود دون مفاوضات، وتفرض وقائع ديموغرافية بعيدة المدى، وتحوّل الأرض إلى سلسلة من المعازل البشرية التي يُشار إليها ببرودة سياسية بلفظ "مناطق عزل"، بينما هي في الحقيقة بانتوستان معاصرة تتقاطع مع نموذج الفصل العنصري الذي حظّرتة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

في هذا الإطار، برزت في محافظة جنين مجموعة من التجمعات السكانية التي أصبحت محاصرة خلف الجدار، مثل: أم الریحان، بلدة برطعة، خربة برطعة، عبد الله الیونس، ظهر المالح، الرعدية، المنطار، الشيخ عزیز، وخربة فارس وغيرها. هذه القرى لم تعد جزءاً من الضفة الغربية إلا نظرياً؛ فهي محاطة بجدار، وتُدار حياتها اليومية عبر بوابات أمنية تُفتح وتُغلق وفق اعتبارات لا علاقة لها بالقانون أو احترام الكرامة الإنسانية، بل بمنطق السيطرة الاستعمارية التقليدية الذي يعامل الإنسان بوصفه جسماً يجب ضبطه، لا مواطناً يتوجب احترام حقوقه.

بهذا، يتحوّل الجدار إلى أداة تنتج عقاباً جغرافياً طويل الأمد، تتحقّق آثاره من خلال آليات غير مباشرة لكنها فعّالة: تقييد الحركة، تكبيل الاقتصاد، خنق الزراعة، تقليل الوصول إلى التعليم والصحة، وخلق بنية نفسية قائمة على الانتظار والقلق والايلقین. ويجري ذلك ضمن ما يمكن تسميته بـ التواطؤ النيوي بين الجغرافيا والقانون؛ إذ تستخدم إسرائيل منظومة تصاريح معقدة تفتقر لأيّ أسس قانونية معترف بها دولياً، لكنها تُقدّم للعالم بوصفها "إجراءات تنظيم"، بينما هي في جوهرها نظام تمييز عنصري يخالف للمادة الأولى من الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري (١٩٧٣)، ويصطدم بوضوح مع رأي محكمة العدل الدولية الصادر عام ٢٠٠٤، الذي أكد عدم شرعية الجدار وطالب بإزالته وتعويض المتضررين.

لا يتوقف للمشروع الاستعماري هنا عند العزل الجغرافي، بل يمتد إلى إعادة تعريف الفلسطيني قانونياً: من صاحب حقّ أصيل في الأرض إلى "سكان منطقة مغلقة" يحتاج إلى تصريح للذهاب إلى مدرسته وعبادته وحقله، وهو ما يشكل انتهاكاً واضحاً للمادة (١٢) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المتعلقة بحرية الحركة، والمادة (٢٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تضمن الحق في الصحة والرفاه، وللمادة (٢٦) التي تضمن الحق في التعليم.

إن تحويل الحقوق الأساسية إلى "امتيازات مشروطة" لا يمكن تفسيره إلا ضمن منطق الإدارة عبر الإضعاف، حيث لا يتطلب القمع وجود قوة عسكرية دائمة، بل يكفي تثبيت بوابة، أو تغيير النابوة الأمنية، أو حصر ساعات اللزور.

وتتعمق خطورة هذه المنظومة حين ندرك أنها لا تستهدف تعطيل الحاضر فحسب، بل إعادة قولبة المستقبل عبر إغلاق الطرق، وتقييد التواصل بين العائلات، وفرض أنماط اقتصادية هشّة تجعل القرى المحاصرة معرضة للتراجع المستمر. إن هذا النوع من العزل لا ينتج فقط اقتصاداً ضعيفاً، بل ينتج وجوداً هشاً يصبح فيه الإنسان مقبّداً بمصفوفة من القرارات اليومية التي لا يمكن التنبؤ بها، وهو ما يشكل انتهاكاً جوهرياً للمادة (١١) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تضمن حق الشعوب في تقرير مصيرها والسيطرة على مواردها.

بهذا المعنى، يشكل الجدار منظومة استعمارية لا تُعيد رسم الجغرافيا فقط، بل تعيد رسم الخريطة النفسية والحقوقية والاجتماعية للفلسطيني، وتحوّله من فاعل في المكان إلى كائن محاصر داخل مكانه. إنه مشروع يعيد تعريف الأرض بوصفها ملكية قابلة للتجزئة، والإنسان بوصفه وحدة متحركة يجب ضبطها.

تلك هي "الفلسفة العميقة للجدار"، السيطرة على الجغرافيا عبر التحكم بالزمان، والسيطرة على الزمان عبر التحكم بالإنسان.

للمحور الأول: العزل الجغرافي كأداة قهر يومي وإعادة إنتاج السيطرة منذ إنشائه، لم يعد الجدار مجرد حاجز مادي يفصل الإنسان عن الأرض، بل أصبح آلة استعمارية متكاملة تعيد تشكيل المكان والوجود الفلسطيني. للناطق للحصورة خلفه تحولت إلى جيوب مغلقة تتحكم فيها ساعات فتح البوابات، وإجراءات التفتيش التعسفية، والتغييرات اليومية في الطواقم الأمنية. كل حركة، وكل خطوة، صارت مشروطة، لا تتعلق بالحاجة الإنسانية، بل بقرار إداري خارجي، ما حول الحياة اليومية إلى سلسلة من القيود القهرية تُعيد إنتاج حالة هشاشة مستمرة للسكان.

العزل الجغرافي لا يقتصر على حرمان الوصول إلى الأراضي، بل يمتد ليشمل الفضاء الطبيعي ذاته. الطرق الزراعية شبه معطلة، وانقطاع الوصول أدى إلى انخفاض الإنتاج وانحسار الأمن الغذائي. تمتد الأشجار الحرجية داخل الأراضي الزراعية، فضلاً عن فيضانات مياه الصرف الصحي، بشكل مكروه بيئي وصحية حقيقية تهدد الحياة، وتحوّل الأرض من فضاء للمعيشة والإنتاج إلى مصدر قهر دائم. حرمان الإنسان من معالجة أرضه والحفاظ عليها يجعله شاهداً حياً على تآكل وجوده الاقتصادي والبيئي، ويؤكد أن الأرض نفسها أصبحت أداة للضغط والإضعاف.

ويمتد تأثير العزل إلى التعليم والخدمات الصحية، حيث يضطر الطلاب إلى الاستيقاظ قبل ساعات طويلة لعبور البوابات، فيما يجد للرضي أنفسهم في مواجهة معاناة يومية للوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية. البوابات، التي تُدار بأسلوب يشبه المعازل أكثر من كونها معابر، تحول الحق الطبيعي في الحركة إلى اختبار دائم للكرامة الإنسانية. هذه القيود تمثل انتهاكاً صارخاً للمعايير الدولية، بما في ذلك العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وحق الوصول إلى الخدمات الأساسية المضمونة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان.

الفصل الجغرافي يترجم نفسه أيضاً إلى فصل اجتماعي ونفسي؛ حيث تفتّت الروابط الأسرية، وتصبح للناسبات الاجتماعية والدينية، مثل الأعراس والجنائز، أحداثاً شبه مستحيلة التحقيق. هذا الفصل لا يمس الإنسان جسدياً فقط، بل ينحت في وجوده النفسي والاجتماعي، ويولد شعوراً دائماً بالاعتراب والعجز، ويعزز هيمنة الرقابة المستمرة على كل جانب من جوانب الحياة اليومية.

باختصار، الجدار ليس مجرد سياج أو حاجز، بل منظومة متكاملة لإعادة إنتاج العزلة والفصل والقهر. الأرض تتحول من فضاء للمعيشة والإنتاج إلى أداة لإضعاف الإنسان، تفكيك المجتمع، وفرض نمط حياة يهيمن عليه القانون الخارجي بدكتاتورية يومية. هذا الواقع يجعل فهم الجدار بعيداً عن البعد المادي فقط، بل تجربة شاملة للتحكم في المكان والزمان والحياة اليومية، وانتهاك مستمر للحقوق الأساسية، مما يضع السكان في حالة هشاشة مستمرة أمام آلة استعمارية منظمة

و متعددة المستويات.

المحور الثاني: نظام التصاريح والسيطرة اليومية – الفلسطيني تحت إدارة القهر

تتحول البوابات والمعابر خلف الجدار من أدوات نقل عادية إلى آليات مراقبة واستبعاد قهرية، حيث يصبح الحق الطبيعي في الحركة مشروطاً دائماً بالتصاريح، الوقت، ونمط الحياة الذي تحدده السلطة الاستعمارية. نظام التصاريح لا يقتصر على كونه أداة تنظيمية، بل يمثل بنية عنصرية متكاملة لإعادة هندسة المجتمع الفلسطيني، وتقييد حرياته الأساسية.

العبور من هذه البوابات ليس مجرد تنقل، بل تجربة يومية للاختبار والانتظار والإذلال، حيث تتحكم في الحياة العملية للفلسطينيين، في التعليم والعمل والزراعة والصحة، وتحول كل خطوة إلى اختبار للإرادة والكرامة.

أولاً: التصاريح كأداة لإنتاج القهر

١. ربط الحركة بالزمان: يُسمح بالعبور في ساعات محددة، غالباً في فترتين صباحية ومساءلية، وأي تأخير يعني رفض الدخول. الحق الطبيعي في الحركة يتحول إلى امتياز مشروط.

٢. تغييرات مزاجية في القوانين اليومية: تغيير الطاقم الأمني يؤدي إلى تعديل التصاريح بشكل تعسفي؛ شخص كان يُسمح له بالعبور يُمنع فجأة، وأوراق كانت مقبولة تُرفض لاحقاً.

٣. قيود على وسائل النقل والبضائع: السيارات غير المسجلة باسم المقيم داخل الجدار ممنوعة، الزوجة لا تستطيع العبور بسيارة زوجها إذا لم يكن التصريح مشتركاً، ونقل البضائع أصبح شبه مستحيل، ما يقاوم الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: التأثيرات الاجتماعية والنفسية لنظام التصاريح

١. تفكك الروابط الأسرية والاجتماعية: منع العبور السلس يحرم العائلات من التواصل اليومي، حضور المناسبات الاجتماعية والدينية، ما يؤدي إلى هشاشة النسيج الاجتماعي وفقدان شعور الانتماء.

٢. ضغط نفسي مستمر: التفتيش التعسفي، الإهانات اليومية، والرقابة على الحركة تولد حالة من الخوف والايلقین النفسي.

٣. عزلة تعليمية وصحية: الطلاب والمرضى يواجهون صعوبة الوصول إلى المدارس والمستشفيات، ما يعطل دورة التعليم والرعاية الصحية، ويزيد من تراجع الحقوق الأساسية.

ثالثاً: البعد القانوني لنظام التصاريح

١. انتهاك حرية الحركة: المادة ١٢ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تكفل حرية التنقل داخل الدولة، وهو ما يتعرض له الفلسطينيون للقيود اليومية.

٢. انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: حرمان الوصول إلى الأراضي والأسواق والوظائف يعطل الحق في الحياة الاقتصادية ويخرق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣. إعادة إنتاج الفصل العنصري: الربط بين الحقوق والهوية أو الموقع الجغرافي، والمراقبة اليومية، ونظام التصاريح التعسفي يشكل نموذجاً عملياً للفصل العنصري كما ورد في اتفاقية مناهضة الفصل العنصري لعام ١٩٧٣.

ولتوضيح عمق القهر اليومي الناتج عن نظام التصاريح، يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

١. ساعات الحياة المراقبة: كل لحظة خارج البيت تخضع لتحديد مسبق، ليصبح الحق الطبيعي في الحركة امتيازاً مشروطاً، ما يحول حياة الفلسطينيين اليومية إلى جدول زمني مقيد.

٢. إعادة إنتاج الهشاشة: الأسرة، العمل، الدراسة، والرعاية الصحية كلها مترتبة بإجراءات التعقيد الأمني، فتتحول الحياة اليومية إلى تجربة مستمرة من الضعف والانكسار الاجتماعي والاقتصادي.

٣. إذلال يومي مستمر: عمليات التفتيش التعسفي والإهانات النفسية واللفظية تمثل ضغطاً دائماً، حيث يتحول القهر القانوني إلى تجربة حسية مباشرة، تؤثر على الكرامة الإنسانية لكل فرد.

٤. تقييد التعلم والإنتاج: الطلاب والمزارعون والوظفون يفقدون القدرة على الوصول إلى مدارسهم، أعمالهم، أو أراضيهم في الوقت المناسب، ما يحد من فرص التنمية البشرية والاجتماعية.

٥. اختبار مستمر للكرامة الإنسانية: كل عبور للبوابات يمثل معركة يومية من أجل الحق الأساسي في الحركة، ويعكس التحكم اللطقي في الزمن، المكان، والحياة نفسها، مما يجعل الإنسان الفلسطيني في مواجهة دائمة مع آلة الاستبعاد والقهر النظم.

باختصار، نظام التصاريح لا يقتصر على تنظيم الحركة، بل هو أداة يومية لإعادة إنتاج القهر، السيطرة، والفصل الاجتماعي. كل جانب من جوانب الحياة اليومية – الاقتصادي، التعليمي، الصحي، الاجتماعي والنفسي – يخضع لإرادة السلطة الاستعمارية، ليصبح الإنسان الفلسطيني محاصراً بين القيود المادية والقانونية والنفسية، في تجربة مستمرة للضغط والإذلال، تعكس عمق الهيمنة ونموذجاً حياً للسيطرة الاستعمارية اليومية.

المحور الثالث: الآثار الاقتصادية والزراعية والاجتماعية والصحية – الأرض والمجتمع تحت حصار الجدار

الجدار ونظام التصاريح لا يقتصران على فصل الإنسان عن المكان، بل يمتد تأثيرهما ليطال كل عناصر الحياة اليومية للفلسطينيين. الفضاء الذي كان مصدراً للمعيشة والإنتاج تحول إلى سجن مفتوح تسيطر عليه قوانين التعقيد والتقييد اليومي، ليصبح الإنسان الفلسطيني أسيراً لآلة قهر متعددة الأبعاد، حيث تتشابك الضغوط الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والصحية مع القيود القانونية المستمرة.

أولاً: الآثار الاقتصادية

١. تراجع الإنتاج الزراعي: حرمان المزارعين من الوصول إلى أراضيهم وأدواتهم الزراعية، خصوصاً المعدات الثقيلة لإعادة تأهيل الأرض بعد الأمطار أو الاستصلاح، أدى إلى انخفاض كبير في الإنتاجية. إنتاج الزيتون والمحاصيل الموسمية تقل في بعض القرى بنسبة تصل إلى ٤٠-٦٠٪.

٢. انهيار الحركة التجارية: القيود على نقل البضائع، التفتيش المتكرر والعقد للشاحنات، وإجراءات اللوائح السابقة تحرم التجار من الوصول إلى الأسواق في الوقت المناسب، ما يجعل النشاط التجاري هشاً وغير مستقر.

٣. تعطيل العمالة والدخل: العمل داخل أراضي ١٩٤٨ ممنوع، والعمل داخل الضفة مقيد، ما يحرم العمال من فرص عمل مستقرة ويؤدي إلى هشاشة مستمرة في الدخل والعجز الاقتصادي للمستدام.

ثانياً: الآثار الزراعية والبيئية

١. حرمان صيانة الأرض: لا يُسمح للفلاحين باستخدام المعدات

الكبيرة لصيانة الأرض أو إعادة تأهيلها، ما يؤدي إلى تدهور التربة وفقدان الإنتاجية.

٢. التهديدات البيئية والصحية: فيضانات مياه الصرف الصحي والمجاري تغمّر الأراضي الزراعية والطرق، ما يخلق مكروه صحية وبيئية تهدد الحياة اليومية للسكان.

٣. امتداد الأشجار الحرجية: توغل الأشجار الحرجية داخل الأراضي الزراعية يحد من المساحات الصالحة للزراعة ويعوق إدارة الأرض واستغلالها بشكل فعّال.

٤. تدهور الاستدامة الزراعية: النقص في الوصول إلى الموارد، وانقطاع الري، وتقييد التنقل يجعل الأراضي عرضة للتصحّر، ويؤثر على الغطاء النباتي ويهدد الأمن الغذائي طويل المدى.

ثالثاً: الآثار الاجتماعية والصحية

١. العزلة الاجتماعية: منع العبور السلس يعوق الروابط الأسرية، ويحد من قدرة السكان على المشاركة في المناسبات الاجتماعية والدينية، ما يضعف النسيج الاجتماعي ويعزز شعور الغتراب.

٢. إعاقَة التعليم: صعوبة الوصول إلى المدارس والجامعات تؤدي إلى تراجع التحصيل الدراسي وتأخر الشباب، ما يعطل التنمية المعرفية ويبقّد الفرص المستقبلية.

٣. أزمات صحية مستمرة: عدم القدرة على الوصول إلى المراكز الصحية في الوقت المناسب يؤدي إلى تفاقم الأمراض المزمنة والحالات الطارئة، ويزيد من الضغط النفسي الناتج عن الانتظار الطويل والإذلال في البوابات.

رابعاً: البعد القانوني والحقوق

١. انتهاك القانون الدولي الإنساني: تقييد الوصول الجماعي، الحرمان من الأرض، ومنع الوصول إلى الخدمات الأساسية يمثل انتهاكاً مباشراً لاتفاقيات جنيف الرابعة.

٢. خرق حقوق الإنسان الأساسية: الحق في العمل، التعليم، الصحة، والحركة كلها تتعرض للانتهاك، ما يعكس إخلالاً متعمداً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣. إعادة إنتاج الفصل العنصري: العزل الجغرافي، القيود اليومية، ونظام التصاريح التعسفي يكرس نموذج فصل عنصري شامل وفق تعريف اتفاقية مناهضة الفصل العنصري لعام ١٩٧٣.

ولتجسيد عمق القهر وتأثيره على المجتمع الفلسطيني، يمكن تلخيصه وفق الآتي:

١. ساعات الحياة المراقبة: كل لحظة خارج البيت تخضع لتحديد مسبق، ليصبح الحق الطبيعي في الحركة امتيازاً مشروطاً، وتحول الحياة اليومية إلى جدول زمني مقيد.

٢. إعادة إنتاج الهشاشة: الأسرة، العمل، الدراسة، والرعاية الصحية كلها مترتبة بإجراءات التعقيد الأمني، فتتحول الحياة اليومية إلى تجربة مستمرة من الضعف والانكسار الاجتماعي والاقتصادي.

٣. إذلال يومي مستمر: عمليات التفتيش التعسفي والإهانات النفسية تمثل ضغطاً دائماً، حيث يتحول القهر القانوني إلى تجربة حسية مباشرة تؤثر على الكرامة الإنسانية لكل فرد.

٤. تقييد التعلم والإنتاج: الطلاب والمزارعون والوظفون يفقدون القدرة على الوصول إلى مدارسهم، أعمالهم، أو أراضيهم في الوقت المناسب، ما يحد من فرص التنمية البشرية والاجتماعية.

٥. اختبار مستمر للكرامة الإنسانية: كل عبور للبوابات يمثل معركة يومية من أجل الحق الأساسي في الحركة، ويعكس التحكم اللطقي في الزمن والمكان والحياة نفسها، مما يجعل الإنسان الفلسطيني في مواجهة مستمرة مع آلة القهر النظم والمتعددة المستويات.

باختصار، الجدار ونظام التصاريح يشكلان منظومة قهرية متعددة الأبعاد: يعزل الإنسان عن أرضه، يقيد حركته، يعوق تعليمه وعمله، ويضغط على صحته ونسجيه الاجتماعي، بينما يعيد إنتاج الفقر والهشاشة البيئية والاقتصادية. كل هذه الآثار تجعل من الحياة اليومية للفلسطينيين تجربة مستمرة للضغط والإذلال، نموذجاً حياً للسيطرة الاستعمارية المنظمة والمتكاملة.

المحور الرابع: صمود القرى الفلسطينية المحاصرة – مطالب وتوصيات في مواجهة القهر اليومي الذي يعيشه سكان القرى الفلسطينية المحاصرة خلف جدار الضم والتوسع، وما يمثله هذا الواقع من انتهاك صارخ للقانون الدولي وحقوق الإنسان وفرض تمييز عنصري ونظام أبارتهايد على الأرض، نقدم هذه المطالب والتوصيات كإطار شامل وعميق

لدعم صمود المواطنين الفلسطينيين وحماية حقوقهم الأساسية، مع مراعاة الأبعاد القانونية، الإنسانية، الاجتماعية، الزراعية، التعليمية، والصحية.

أولاً: حرية الحركة وكرامة الإنسان

١. فتح جميع الحواجز والبوابات على مدار الساعة، بما يتيح الوصول الكامل للأراضي الزراعية، المدارس، الجامعات، والمراكز الصحية دون قيود تعسفية.

٢. تقليل المنوعات لتشمل فقط ما يشكل خطراً مباشراً، مع ضمان عبور آمن وكریم لجميع السكان، خصوصاً الأطفال، كبار السن، النساء والفتيات، والمرضى.

٣. حماية الحق الطبيعي في الحركة كحق أساسي وغير قابل للتجزئة، وعدم تحويله إلى امتياز مشروط.

ثانياً: التعليم والرعاية الصحية

١. إزالة جميع العراقيل أمام التحاق الطلاب بالمدارس والجامعات لضمان جودة تعليم مستدام وعادل لجميع الفئات.

٢. إنشاء مستشفى دائم وعيادات صحية داخل القرى المحاصرة، تشمل مرافق دعم نفسي واجتماعي لمواجهة آثار العزل والتفتيش التعسفي.

٣. توفير رعاية صحية عاجلة للمرضى وكبار السن، وضمان الوصول الآمن والسريع إلى الخدمات الطبية.

ثالثاً: دعم صمود المواطنين الفلسطينيين على الأرض

١. حماية الحق الطبيعي في التواجد والعمل على الأرض، سواء في الزراعة أو النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

٢. تمكين السكان من إدارة مواردهم الطبيعية والزراعية بشكل كامل، بما يشمل استخدام المعدات الثقيلة وصيانة الأراضي.

٣. معالجة المخاطر البيئية طويلة المدى: فيضانات المجاري، توغل الأشجار الحرجية، تدهور التربة، وحماية الموارد الطبيعية لضمان الأمن الغذائي.

٤. دعم المجتمعات المحلية من خلال مشاريع اقتصادية، صحية، وتعليمية نوعية ومستدامة، تضمن استمرار الحياة اليومية وتعزز القدرة على مقاومة القهر والاستيطان.

٥. تعزيز الروابط المجتمعية والنسيج الاجتماعي لمواجهة العزلة والتفكك الناتج عن العزل الجغرافي ونظام الحواجز.

رابعاً: مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية

١. الاعتراف بالانتهاكات على أنها خرق للقانون الدولي: جميع الإجراءات التعسفية بما في ذلك العزل الجغرافي، نظام التصاريح، تعطيل التعليم والصحة، وانتهاكات الأرض تُعد خرقاً لاتفاقيات جنيف والمواثيق الدولية.

٢. إلزام الاحتلال بالمساءلة القانونية: محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات، وفرض عقوبات فعّالة توقف التمييز العنصري ونظام الأبرتهايد.

٣. حماية السكان الفلسطينيين بشكل فوري: تنفيذ آليات دولية عاجلة لضمان وصول السكان إلى أراضيهم وخدماتهم الأساسية دون تدخل الاحتلال، مع مراقبة دولية مستمرة لضمان التنفيذ.

٤. تعزيز الرقابة الدولية والشفافية: إنشاء آليات توثيق يومية للانتهاكات، وربطها بمؤسسات حقوق الإنسان الدولية لتقرير مستمر لمجلس الأمن، محكمة العدل الدولية، والأمم المتحدة.

٥. ضمان التعويض واستعادة الحقوق: مطالبة الاحتلال بتعويضات عن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، واستعادة القدرة على إدارة الأرض والموارد الزراعية بحرية كاملة.

خامساً: مساءلة المجتمع الدولي

١. إلزام الأمم المتحدة والدول الأعضاء بتحمل مسؤولياتهم القانونية والإنسانية تجاه الانتهاكات في القرى المحاصرة، بما يشمل تنفيذ قرارات مجلس الأمن، توصيات محكمة العدل الدولية، واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية.

٢. تفعيل آليات متابعة صارمة وشفافة لرصد الانتهاكات اليومية وفرض عقوبات حقيقية على من يخالف هذه الالتزامات، لضمان تطبيق القانون الدولي وعدم الاكتفاء بالبيانات الشكلية.

٣. توفير حماية دولية فعّالة للسكان من خلال تدخل عاجل لمؤسسات حقوق الإنسان والمراقبين الدوليين، بما يضمن تنفيذ الحقوق الأساسية مثل حرية الحركة، التعليم، الصحة، والعمل على الأرض.

سادساً: حملة عالمية ودولية لدعم صمود القرى

١. تكليف مؤسسات حقوق الإنسان، للنظمات الدولية، والمجتمع المدني بإطلاق حملة شاملة للتوعية، المناصرة، وحماية السكان.

٢. توثيق الانتهاكات اليومية ونشرها على المستويات الدولية لإبقاء ملف القرى المحاصرة في دائرة اهتمام المجتمع الدولي.

٣. تطوير شبكات دعم مستدامة تربط السكان المحليين بالمؤسسات الدولية لضمان حماية مستمرة وصمود حقيقي.

سابعاً: رؤية استراتيجية طويلة المدى

١. خطط شاملة لتعزيز القدرة الاقتصادية، التعليمية، الصحية، والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني.

٢. مشاريع مستدامة تعتمد على السيادة الفلسطينية على الأرض والقرارات المحلية، لضمان استمرار الحياة اليومية وحماية حقوق المواطنين.

٣. إنشاء آليات وطنية ودولية للمتابعة والمساءلة لضمان التنفيذ الكامل للمطالب وتحويل الحقوق النظرية إلى واقع ملموس.

"أيام في الجحيم" ... حكاية أسير وثق جحيم السجون بعد السابع من أكتوبر



فالتجربة، بكل تفاصيلها، حملت ما يتجاوز قدرة الإنسان على التحمل. يؤكد متاع أن العنوان ليس مبالغة، بل خلاصة التجربة، والتفسي ليس حادثاً عابراً، بل بالنسبة له لم يكن استعارة، بل حياة كاملة عاشها داخل الأسوار. ومع ذلك، في قلب كل هذا الظلام، تظهر فكرة واحدة تعيد صياغة الوجود: أن من يخرج من الأسر بعد هذه للرحلة "يولد من جديد"، ليست عبارة أدبية، بل وصف دقيق لعملية إعادة بناء الذات، للإنسان الذي يدخل ليس هو نفسه الذي يخرج، فالقمع، والتجريد، والعزلة، كلها عوامل تعيد صهر الروح والجسد معاً.

ومتاع، الذي عاش التجربة بكامل تفاصيلها، يصف هذه الولادة الجديدة كاستعادة مؤلة للوعي، لكنها ضرورية لاستكمال الحياة. ولأن اللحظة التاريخية التي عاشها الأسرى بعد السابع من أكتوبر كانت مفصلياً في تاريخ الشعب الفلسطيني، يقر متاع أن التوثيق واجب، لا خياراً، فالكثابة بالنسبة له ليست مشروعاً أدبياً بقدر ما هي محاولة لتثبيت الوقائع قبل أن يتلعتها سرعة الأحداث. كان ياسر متاع يكتب، كما يقول، وهو يقاوم الذاكرة مرة، ويستسلم لها مرة أخرى، ففي كل مرة يستعيد الألم، فالحرج يفتح من جديد، ولعل أهم ما يتركه

طبقات القمع. يوميات الأسير، كما يصورها متاع، لم تكن مجرد تفاصيل عابرة، بل كانت فرضيات للبقاء في عالم شديد الوحشية، والعنف الجسدي والنفسي ليس حادثاً عابراً، بل ممارسة ممنهجة تهدف إلى كسر الإنسان من الداخل قبل الخارج. يصف متاع في كتابه الجوع الذي يتحول شيئاً فشيئاً إلى سلاح، والمرض الذي يترك بلا علاج، والبرد الذي يخترق العظم في ليالٍ يتداخل فيها الصقيع مع الخوف، وكل ذلك يجتمع فوق جسد مجرد من كل ما اعتاد عليه: اللعنى، والزمن، والأمان، وحتى القدرة على توقع اللحظة التالية.

وفي خضم هذه القسوة، يتبدى الزمن كعدو لا يمكن الإمساك به، ويذوب الليل في النهار، وتغدو الأيام نسخاً متكررة من خوف واحد. يقول متاع: "إن الجحيم ليس الضرب والإهانة فقط، بل فقدان الخط الفاصل بين اللحظة والتي تليها، هو الانتظار للضي للخير، وللصبر، وللشيء الذي لا يأتي، والجحيم هو أن تعيش في حالة يقظة دائمة، وأن تبدأ في وقت ما بمواجهة نفسك كأنك تقف أمام مرآة لا تعكس إلا تهشم الروح".

وليس اختيار العنوان "أيام في الجحيم" لكتاب مناع محاولة لإحداث صدمة، بل هو أقرب ما يكون إلى الحقيقة العارية،

رام الله - خاص بـ"الثبوت" - ليس من السهل أن تكتب عن الألم، والأصعب أن ترويهِ وهو ما يزال حثاً في الذاكرة، نابضاً في الجسد، ينهض كلما لامسته اللغة، هذا ما يفعله الأسير الحرر والكاين ياسر متاع في كتابه "أيام في الجحيم"؛ فهو يروي تجربة ويفتح باباً على جحيم عاشه، جحيم لم يسبق للحركة الأسيرة أن عرفت مثله من حيث القسوة والتجريد من أبسط المقومات الإنسانية بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣.

في كتابه "أيام في الجحيم"، الصادر عن دار طباق للنشر والتوزيع عام ٢٠٢٥، يخرج ياسر متاع، الباحث في الشأن الإسرائيلي والأسير للحز، بكتابه لىرئ النور في نحو تسعين صفحة، ويوثق بشجاعة مرحلة لا تشبه غيرها في تاريخ الحركة الأسيرة، مرحلة يصفها في حديث مع "القدس"، بأنها الأكثر قسوة وتجريداً من أبسط حقوق الإنسان، حتى بدا السجن فيها امتداداً مكثفاً لبيادين الحرب، لا مجرد مكان للاعتقال.

يبدأ متاع الحكاية من الداخل؛ من اللحظة التي يصبح فيها الجسد أسيراً، بينما تحاول الروح أن تتعلق بأي خيط يضمن لها البقاء، ويكتب من عمق التجربة، لا من سطح المراقبة، فهو لم يكن يصف مشهداً خارجياً، بل كان يعيد بناء نفسه على الورق، كان الكتابة صارت معولاً يحفر به طريق النجاة عبر

الزغاري: عدد الشهداء الأسرى أعلى من المُعلن

الإسرائيلي، الذين يتعرضون لشكل آخر من الإبادة، استناداً إلى الفظائع والانتهاكات الجسدية التي وثقتها عشرات للوؤسسات الفلسطينية ومؤسسات حقوقية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. ولفت الزغاري إلى أن كل قضية شهيد أسير تكشف، في تفاصيلها، عن مجموعة من السياسات التي ينتهجها الاحتلال في التعامل مع الشهداء الأسرى، والتي تؤكد أن الاحتلال ماضٍ في نزع صفة الإنسانية عن الفلسطينيين، وانتهاك أبسط حقوقهم، ليس فقط عبر أدوات السيطرة الاستعمارية على حياة الفلسطيني ووجوده واستهدافه، بل أيضاً عبر أدوات السيطرة بعد الموت،

الذين يتعرضون لشكل آخر من الإبادة، استناداً إلى الفظائع والانتهاكات الجسدية التي وثقتها عشرات للوؤسسات الفلسطينية ومؤسسات حقوقية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. ولفت الزغاري إلى أن كل قضية شهيد أسير تكشف، في تفاصيلها، عن مجموعة من السياسات التي ينتهجها الاحتلال في التعامل مع الشهداء الأسرى، والتي تؤكد أن الاحتلال ماضٍ في نزع صفة الإنسانية عن الفلسطينيين، وانتهاك أبسط حقوقهم، ليس فقط عبر أدوات السيطرة الاستعمارية على حياة الفلسطيني ووجوده واستهدافه، بل أيضاً عبر أدوات السيطرة بعد الموت،

وهو عدد غير نهائي، ويضاف إلى هؤلاء الأسرى الذين أطلقت النار عليهم قبل اعتقالهم واحتجزوا في المستشفيات الإسرائيلية حتى استشهداهم، إضافة إلى العشرات الذين جرى إعدامهم ميدانياً بعد اعتقالهم. شهر آب/أغسطس ٢٠٢٥، تم تسجيل أربعة آخرين بعد ذلك والإعلان عنهم ليرتفع العدد إلى ٩١، يشير بوضوح إلى أن العدد الحقيقي أعلى

رام الله - قال رئيس نادي الأسير الفلسطيني، عبد الله الزغاري، إنَّ اعتراف سلطات الاحتلال "منظمة أطباء لحقوق الإنسان - إسرائيل" باستشهاد ٩٤ أسيراً ومعتقلاً فلسطينياً في سجون ومعسكرات الاحتلال منذ بدء حرب الإبادة حتى شهر آب/أغسطس ٢٠٢٥، تم تسجيل أربعة آخرين بعد ذلك والإعلان عنهم ليرتفع العدد إلى ٩١، يشير بوضوح إلى أن العدد الحقيقي أعلى

شاغر وظيفي

منسق الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي، وحدة الاتصال

تعلن مؤسسة عبد المحسن القطّان عن رغبتها في توظيف منسق الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي في وحدة الاتصال، للعمل في مقر المؤسسة الرئيسي في رام الله، فيما يلي تفاصيل هذه الوظيفة:

طبيعة الوظيفة: دوام كامل

اتجاه المسؤولية: مديراول.وحدة الاتصال

موقع العمل: رام الله

أهداف الوظيفة: تنفيذ وإدارة الإستراتيجية الرقمية للمؤسسة عبر منصات التواصل الاجتماعي بما يعزز حضور مؤسسة القطّان الرقمي. **ويزيد من تقاقل الجمهور، ويبرز لبرامجها ومبادراتها بطرق مبتكرة تتماشى مع الرؤية الإعلامية العامة. كما يعمل هذا الدور كحلقة وصل بين وحدة الاتصال والمناصرة وجميع برامج المؤسسة. تضمن تسويق المحتوى الخاص بالبرامج الذي يحتاج إلى تغطية أو دعم من الوحدة، بما يحقق الاتساق في الرسائل والهوية المؤسسية.**

على المعينين بالوظيفة، تعبئة طلب التوظيف عبر الرابط التالي:

<https://rebrand.ly/c3ca3f>

على أن يتم إرسال الطلب مرفقاً بالسيرة الذاتية، ورسالة توضح أسباب الاهتمام بهذه الوظيفة، وذلك في موعد أقصاه يوم الجمعة 2025/11/28، علماً بأن المؤسسة تقوم بالتواصل فقط مع المرشحين الذين يتم اختيارهم للمقابلة، وذلك بعد الانتهاء من فرز الطلبات.

	<p>دولة فلسطين</p> <p>وزارة المالية - مديرية اللوازم العامة</p> <p>الدعوة إلى المناقصة</p>	
---	---	---

الجهة المشتري: وزارة الصحة الفلسطينية من خلال مديرية اللوازم العامة رقم المناقصة: (MOH-GSD/MOF/2025/160)

اسم المناقصة: شراء وتوريد مستلزمات طبية خاصة بالأسنان للعام 2025 لصالح وزارة الصحة

- تود وزارة الصحة الفلسطينية ومن قبل مديرية اللوازم العامة استخدام جزء من مخصصاتها ضمن الموزانة العامة الممول من قبل وزارة المالية لتسديد المبالغ المستحقة بموجب عقد (MOH-GSD/MOF/2025/160) شراء وتوريد مستلزمات طبية خاصة بالاسنان للعام 2025 لصالح وزارة الصحة.
- تدعو مديرية اللوازم العامة وصالح وزارة الصحة الفلسطينية المناقصين ذوي الأهلية إلى تقديم عطاءات بالطرق الختوم وشراء وتوريد مستلزمات طبية خاصة بالاسنان للعام 2025.
- تتم المناقصة العامة من خلال طلب عطاءات تنافسية محلية وفقاً لمتطلبات قانون الشراء العام رقم 8 لعام 2014 ولاتحتته التنفيذية. وهي مفتوحة لكل المناقصين ذوي الأهلية. والمؤهلات المطلوب توفرها لدى المناقص الفائز هي: القدرة المالية والخبرة الفنية في مجال المستلزمات الطبية.
- يمكن للمناقصين المؤهلين والمتمنين الحصول على معلومات إضافية والحصول على وثائق المناقصة من خلال الموقع الإلكتروني لمديرية اللوازم العامة (www.gss.pmf.ps) أو عبر البوابة المخصصة للشراء العام shtras.gov.ps الحصول على مزيد من المعلومات من خلال مديرية اللوازم العامة / وزارة المالية خلال أوقات الدوام الرسمي من الساعة 8:00 صباحاً وحتى 2:00 بعد الظهر.
- يجب على المناقص في رسوم غير مستردة مقدمها (300) شيك لحساب وزارة المالية في بنك فلسطين على حساب رقم (2919000/49). ويتم إرفاق وصل الدفع (فيشة الإيداع) مع العطاء المقدم.
- يجب تسليم العطاءات في العنوان التالي أسفل الدعوة في موعد أقصاه يوم الاثنين الموافق 12/2025 الساعة (12:00 ظهرا) العنوان الإلكتروني، غير مقبولة، ويجب أن تكون صلاحية العطاءات سارية لمدة 180 يوماً من التاريخ النهائي لتسليم العطاءات.
- يجب أن يكون مرفق مع العطاء إقرار ضمان لفعاء وفقاً للنموذج المدرج في وثائق المناقصة على أن يكون موقع حسب الأصول من الشخص المخول بالتوقيع عن المناقص ويعتبر بند هذا القرار كيديل الزامي عن كفاية دخول المناقصة وجزء لا يتجزأ من وثائق المناقصة وسيتم رفض أي عطاء لا يحتوي على إقرار الضمان.
- العطاءات التي تصل بعد التاريخ والوقت المحددين سيتم استبعادها. سيتم فتح العطاءات فور انتهاء الموعد المحد لتسليم بحضور ممثلي المناقصين الذين يرغبون في ذلك في العنوان المبين أدناه.
- رسوم الإعلان عن ترسو عليه المناقص.
- العنوان المذكور أعلاه هو صندوق العطاءات المركزية - دائرة العطاءات - وزارة المالية - مديرية اللوازم العامة - رام الله - الناصيون - مجمع الوزارات - مبنى القدس - مقابل مكتب رئيس الوزراء - الطابق السادس - هاتف: 2987112 / 02 / فاكس: 2987056 / 02

١١/٢٥/٢٥

رئيس لجنة العطاءات المركزية



إطلاق الحملة الوطنية لمواجهة تشريعات وإجراءات الاحتلال ضد الأسرى



للإعلان الرسمي عن إطلاق الحملة الوطنية لمواجهة تشريعات وإجراءات الاحتلال ضد الأسرى، والتأكيد على استمرار التنسيق بين المؤسسات الرسمية والمجتمعية بشكل الضامن الحقيقي لإنتاج الحملة وتعزيز الجهود للدفاع عن الأسرى الذين يُمثلون عنوان الكرامة والإرادة الفلسطينية في مواجهة منظومة القمع والاستعمار.

فقد هوية

نحاليـن - أعلن أنا ناور الدين حمدي ناجي ناجرة عن فقد هويتي رقم 409208923 ارجو ممن يجدها أن يسلمها لأقرب مركز شرطة أو الاتصال على 2747557 وله الشكر.

فقد جواز سفر فلسطيني

بيت لحم - أعلن أنا فداء ابراهيم حسن سيوري واحمل هوية رقم 854115292 من فقد جواز سفره الفلسطيني الذي اجهل رقمه، ارجو ممن يجده أن يسلمه لأقرب مركز شرطة أو الاتصال على 92743849 وله الشكر.

فقد هوية

الخليل - أعلن أنا يافا اكرم محمد سليميه عن فقد هويتي رقم 407387596 الرجاء ممن يعثر عليها تسليمها إلى أقرب مركز شرطة وله الشكر.

فقد هوية

اللين الغربي - أعلن أنا محمد عوني اسعد راضي عن فقد هويتي رقم 860044304 ارجو ممن يجدها تسليمها لأقرب مركز شرطة وله جزيل الشكر.

فقد هوية

ارحبا - أعلن أنا معز الدين محمد عثمان زيبات عن فقدان هويتي رقم 423245778 ارجو ممن يجدها أن يسلمها إلى أقرب مركز شرطة وله جزيل الشكر.

فقد جواز سفر اردني

اعلن أنا انيسام كامل مرسي صبي لبن عن فقد جواز سفره الاردني الذي اجهل رقمه الرجاء ممن وجده تسليمه لأقرب مركز للشرطة وله جزيل الشكر.

فقد هوية

بيت فجار - أعلن أنا محمد جبر ذيب القواسمة عن فقد هويتي رقم 901736728 ارجو ممن يجدها تسليمها لأقرب مركز للشرطة وله جزيل الشكر.

فقد هوية

قراوة بني حسان - أعلن أنا موسى يوسف توفيق مرعي عن فقد هويتي رقم 994260719 ارجو ممن يجدها تسليمها لأقرب مركز شرطة وله الشكر.

فقد هوية

قلقيلية - اعلن أنا فادية محمود محمد شريم عن فقد هويتي التي اجهل رقمها ارجو ممن يجدها أن يسلمها إلى أقرب مركز شرطة وله جزيل الشكر.

فقد هوية

قلقيلية - اعلن أنا محمد زاهر حسن اشتوي عن فقد هويتي التي اجهل رقمها ارجو ممن يجدها أن يسلمها إلى أقرب مركز شرطة وله جزيل الشكر.

فقد هوية

قلقيلية - اعلن أنا صالح سفيان محمد سليمان عن فقد هويتي التي اجهل رقمها ارجو ممن يجدها أن يسلمها إلى أقرب مركز شرطة وله جزيل الشكر.

فقد هوية

الخليل - اعلن أنا تيم امجد صديق عمرو عن فقد هويتي الشخصية والتي اجهل رقمها، الرجاء ممن يعثر عليها تسليمها إلى أقرب مركز شرطة وله الشكر.

تتطلب تنسيقاً كاملاً بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية والقانونية، وبما يضمن تحركاً فعالاً ومتكاملاً على المستويات السياسية والقانونية والدبلوماسية والإعلامية، محلياً وإقليمياً ودولياً. كذلك، جرى الاتفاق على إطلاق حراك واسع أمام المؤسسات والهيئات الدولية، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، والحاكم الدولية، والمقرزون الخاصون للأمم المتحدة، ومنظمات العدالة الدولية، مع التركيز على ملاحقة جرائم الاحتلال بحق المعتقلين، بما في ذلك ملاحقة المسؤولين عن سن التشريعات الإسرائيلية العنصرية، وفصح محاولة الاحتلال تغطية جرائمه بقوانين لا تستند إلى أي أساس قانوني أو إنساني معترف به دولياً، وعلى رأسها قانون الإعدام. وتم التأكيد على ضرورة إبراز التوثيقات التي جمعتها المؤسسات الحقوقية حول الاعتداءات الجنسية، واحتجاز جثامين الشهداء، والتكثيل المنهج بالمعتقلين، ضمن سياق حرب الإبادة والتعجير التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة. وأكد السفير عوض الله أن وزارة الخارجية والمغتربين ستواصل، بالشراكة الكاملة مع مؤسسات



فقد جواز سفر فلسطيني

الرام - اعلن أنا علي تيسير محمود عودة حامل هوية رقم 407372549 عن فقد جواز سفره الفلسطيني يرجى ممن يجده تسليمه لأقرب مركز شرطة وله الشكر.

فقد هوية

ارحبا - أعلن أنا اسراء خالد عبد الكريم جلاطه عن فقدان هويتي رقم 405643305 ارجو ممن يجدها أن يسلمها إلى أقرب مركز شرطة وله جزيل الشكر.

اعلانكم في «الثبوت» سر نجاحكم

	<p>STATE OF PALESTINE MINISTRY OF FINANCE GENERAL SUPPLY DEPARTMET (GSD) FOR THE BENEFIT OF THE PALESTINIAN WATER AUTHORITY REQUEST FOR EXPRESSIONS OF INTEREST (CONSULTING SERVICES – FIRMS SELECTION)</p>	
<p>Country: Name of Project: Project ID No.: Assignment Title: Grant No.: Reference No.: Invitation No.:</p>	<p>State of Palestine Water Security and Resilience Program (SoP 1) PI76025 The Design and implementation of Public Awareness Campaign (PAC) TF- B2334 PWA/GCDPCIS04/QCBS PWA-GSD/WB/2025/159</p>	<p>١٨/١١/٢٥</p>
<p>The Palestinian Liberation Organization (PLO) for the benefit of the Palestinian Authority has received financing from the World Bank toward the cost of Water Security and Resilience Program (WSRP SoP1) and intends to apply part of the proceeds for consulting services. The consulting services ("the Services") include the Design and Implementation of Public Awareness Campaign (PAC). The required services are available in the detailed Terms of Reference (TOR) for the assignment that can be found at the following website: www.pwa.ps/ar/Bid</p> <p>The estimate level of effort for the key staff is 20 person-months. The assignment is expected to commence in July 2026, with an implementation period of approximate fourteen (14) months.</p> <p>The Directorate of General Supplies now invites eligible consulting firms ("Consultants") to express their interest in providing the Services. Interested Consultants must submit information demonstrating that they possess the required qualifications and relevant experience to perform the Services.</p> <p>The shortlisting criteria are:</p> <ol style="list-style-type: none"> General experience (Weight: 20%): The firm must have a minimum of 10 years of operational experience specializing in strategic development, planning, and/or implementation of public awareness campaigns and community outreach initiatives. Preference will be given to firms with experience in the WASH (Water, Sanitation and Hygiene), health, or environment sectors. Specific experience (Weight: 80%): The firm must provide evidence of having successfully completed at least two (2) consultancy assignments of similar nature, size, and complexity within the last seven (7) years. These assignments must specifically involve the design and implementation of large-scale public awareness and communication (PAC) campaigns. Submission must include: <ul style="list-style-type: none"> a. Details of assignment nature, scope, contract value and client. b. Completion certificates or similar proof of successful completion for the reference assignments c. The firm should also demonstrate access to, or the ability to mobilize, a skilled and multidisciplinary team with expertise relevant to the assignment. <p>The minimum qualifying score for the above criteria is 75%.</p> <p>Submission Guidelines:</p> <ul style="list-style-type: none"> Firms may submit a maximum of ten (10) similar consultancy assignments as references. The Expression of Interest (EOI) document shall not exceed 80 pages. The completion certificates for the similar assignment must be submitted. <p>Note: Key Experts proposed in the ToR will not be evaluated at the shortlisting stage.</p> <p>The attention of interested Consultants is drawn to Section III, paragraphs 3.14, 3.16, and 3.17 of the World Bank's "Procurement Regulations for IPF Borrowers" July 2016 Revised November 2017, August 2018, November 2020, September 2023 and Feb.2025 ("Procurement Regulations"), setting forth the World Bank's policy on conflict of interest. Consultants may associate with other firms to enhance their qualifications, but should indicate clearly whether the association is in the form of a joint venture and/or a sub-consultancy. In the case of a joint venture, all the partners in the joint venture shall be jointly and severally liable for the entire contract if selected.</p> <p>A Consultant will be selected in accordance with the Quality and Cost-Based Selection (QCBS) method set out in the World Bank's Procurement Regulations.</p> <p>Further information can be obtained at the address (1) below during office hours from 8:00 am to 03:00 pm, Sunday to Thursday. Expressions of interest must be delivered in a written form to the address below in person, by mail, or by email, on or before Monday 8/12/2025 no later than 11:00 am local time, the expressions of interest will be opened at the same deadline for submission in the meeting hall at the address below in the presence of the companies' representatives and anyone who chooses to attend.</p> <p>The address is: Ministry Of Finance / Directorate of General Supplies / Ramallah City / West bank -Palestine Al Masyon – Ministries complex -Al Quds Building, Ministry of Finance General Supplies Department, 6th floor Tel: + 970 2 2987112/3-Mobile: + 970 59111455-Fax: + 970 2 298 7056 Email : gsd@pmof.ps cc : brahma@pmof.ps, raed_sf@yahoo.com Website : http://www.gss.pmf.ps/index.php.</p>		
<p>Head of Central Bids Committee</p>		

	<p>شركة كهرباء محافظة القدس المساهمة المحدودة JERUSALEM DISTRICT ELECTRICITY CO.LTD. 17 شارع صلاح الدين - القدس، ص. ب 19118 - تلفون 6269333 فاكس 6282441 17 Salah - El-Din Str. Jerusalem P.O.Box 19118 - Tel 6269333 - Fax 6282441</p>
---	---

اعلان عن قطع التيار الكهربائي

تعلن شركة كهرباء محافظة القدس عن اضطرابها أسفة لقطع التيار الكهربائي من الساعة التاسعة صباحا حتى الساعة الرابعة عصرا يوم الثلاثاء الموافق 2025/11/18 عن كل من المناطق التالية من محافظة أريحا والأغوار:

جزء من أراضي الحسيني خلف المقاطعة، مجمع بلدية أريحا، المرشحات، الديوك الفوقا والتحتا، النويعة، ابنانا لاند، منتجع أمواج، مصنع المياه (جريكو)، سوبرماركت الشبي في النويعة، منتجع بردايس، معسكرات الجيش النويعة، برج جوال النويعة، إسكان ضباط الشرطة، إسكان مدينة القمر والعقارية، ملاهى ومسبح تابجر لاند، إسكان البسيان، بئر مياه شركة نخيل فلسطين النويعة، مدرسة عمر بن الخطاب، مبنى الدفاع المدني بمنطقة النويعة، دير قرنط، مضخات مياه النويعة، بلدية الديوك والنويعة، بئر مياه أبو خريش، منطقة الثنية، مطعم سلطنة، بئر أقباشات، محطة الطاقة الشمسية في منطقة النويعة، مستودعات سلطة الطاقة، خزان مياه الأمن الوطني، شركة سندا النويعة، بئر شركة أبو جرار - النويعة، مخيم عين السلطان، الباطون العوده، مطعم أبو الراس، لثريك أريحا، مضخة مياه بلدية أريحا، جزء من شارع المتزهات، حارة الغربي والمجاورين.

تعتذر الشركة عن هذا الإجراء الضروري، الناتج عن قيامها بأعمال الصيانة الوقائية على شبكات الضغط المتوسط المزودة لتلك المناطق

١١/١١/٢٥

دائرة العلاقات العامة

	<p>شركة كهرباء محافظة القدس المساهمة المحدودة JERUSALEM DISTRICT ELECTRICITY CO.LTD. 17 شارع صلاح الدين - القدس، ص. ب 19118 - تلفون 6269333 فاكس 6282441 17 Salah - El-Din Str. Jerusalem P.O.Box 19118 - Tel 6269333 - Fax 6282441</p>
---	---

اعلان عن قطع التيار الكهربائي



تعلن شركة كهرباء محافظة القدس عن اضطرابها أسفة لقطع التيار الكهربائي من الساعة التاسعة صباحا حتى الساعة الثالثة عصرا يوم الأربعاء 2025/11/19 عن كل من المناطق التالية من محافظة أريحا والأغوار:

جزء من شارع عمان، جزء من منطقة حي العرب، مصنع غوشة، باصات شاهين، استراحة أريحا، استراحة عبده، دينموتر الجاتم، مغسلة الدياموند، البحرية، مدرسة علي بن أبي طالب، مدرسة سبيرا، هيئة الإمداد العسكري، مديرية شرطة أريحا، دائرة السير، مديرية الصحة والأشغال العامة، وزارة الداخلية، الأمن الوقائي، البريد الفلسطيني، مبنى الاستخبارات العسكرية، مخيمية الشواء، مدرسة الفرقان، جزء من شارع قصر هشام، شارع فلسطين والمجاورين.

تعتذر الشركة عن هذا الإجراء الضروري، الناتج عن قيامها بأعمال القسيل والصيانة الوقائية على شبكات الضغط المتوسط المزودة لتلك المناطق

١١/١١/٢٥

دائرة العلاقات العامة

	<p>دولة فلسطين وزارة الحكم المحلي بلدية العيزرية</p>	
--	---	---

اعلان عن توظيف عامل نظافة

ترغب بلدية العيزرية بتوظيف عامل نظافة

وذلك حسب الشروط التالية:

- ان يكون من سكان بلدة العيزرية
- ان يكون عمر المتقدم لا يقل عن 18 عاما ولا يزيد على 40 سنة
- ان يتحمل ضغط العمل
- ان يكون لائقا صحيا

الوثائق المطلوبة:

- صورة الهوية الشخصية
- شهادة عدم محكومية

تقدم الطلبات لدى مركز خدمات الجمهور في بلدية العيزرية من الساعة 8:00 صباحا ولغاية الساعة 14:00 مساء ما عدا ايام العطل الرسمية وآخر موعد لتقديم الطلبات حتى يوم الخميس 2025/11/27

رئيس بلدية العيزرية

محمد خليل أبو الريش

١١/١١/٢٥

المكتبة الوطنية ووزارة التربية توقعان اتفاقية شراكة استراتيجية



رام الله- وقّعت المكتبة الوطنية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم العالي، أمس، اتفاقية تعاون شاملة تهدف إلى تعزيز الشراكة بين المؤسسات في مجالات الأرشفة، والتوعية الثقافية، وتنمية الإبداع الطلابي، وإحياء اللوروث الفلسطيني في البيئة التعليمية. وجاء التوقيع بين الأستاذ الدكتور مروان عورتاني، رئيس للمكتبة الوطنية، والأستاذ الدكتور أمجد برهم، وزير التربية والتعليم العالي، وبحضور طواقم فنية وأكاديمية من الجانبين. وتسعى الاتفاقية إلى ترسيخ الهوية الوطنية لدى الطلبة من خلال دمج الثقافة والتراث في السيرة التعليمية، وتطوير برامج مشتركة تعزز التفكير النقدي وتدعم قدرات الطلبة الإبداعية في مختلف الحقول الفنية والأدبية والعرفية. وتؤكد هذه الشراكة أهمية العمل المشترك في حماية الذاكرة الفلسطينية وصونها، وإتاحة محتواها للأجيال الصاعدة عبر أنشطة تعليمية وعلمية متخصصة. وتنص الاتفاقية على تطوير برامج نوعية تسهم في رعاية الإنتاج الثقافي للطلبة وتوثيقه ونشره، بما يشمل الكتابة الإبداعية، الفنون، للموسيقى، والرواية الشفوية. كما تهدف إلى إشراك الطلبة في توثيق التراث غير المادي من خلال جمع الحكايات الشعبية، والأغاني التراثية، ولولاد

الثقافية المرتبطة بالهوية الفلسطينية. وتشمل الاتفاقية كذلك تنفيذ فعاليات مركزية مشتركة، مثل معارض الكتب والأنشطة الفنية، إلى جانب برنامج سنوي يحمل اسم المؤسسات، يعكس روح التعاون ويعزز حضور الثقافة الوطنية في المدارس. وفي الجانب الأكاديمي، تضع الاتفاقية إطارًا للتعاون في توفير أنشطة ومحتوى معرفي متخصص في مجالات الأرشفة، وحفظ التراث، وإدارة الوثائق، إضافة إلى تدريب الطلبة داخل مرافق المكتبة الوطنية وإشراكهم في مبادرات تطوعية تسهم في تعزيز الوعي بالذاكرة الوطنية. وتعمل الاتفاقية أيضًا على رفع مستوى الوعي بحقوق النشر والإبداع، وربط ذلك بأنشطة الطلاب، بما يسهم في بناء جيل يقدر المعرفة ويحمي إنتاجه الفكري. وأعرب الطرفان عن التزامهما بأن تشكل الاتفاقية خطوة نوعية نحو دمج الثقافة في العملية التعليمية، وبناء منظومة وطنية متكاملة لحفظ الذاكرة الفلسطينية وتعزيز الهوية، مؤكدين أن هذا التعاون يمثل نموذجًا رائدًا على مستوى المؤسسات الوطنية، ورافعة مهمة لتعزيز الوعي الثقافي والعرفي لدى الطلبة وتطوير المجتمع الفلسطيني معرفيًا وثقافيًا.

شؤون المرأة والأمم المتحدة تبحثان الأولويات العاجلة لدعم النساء في ظل العدوان



رام الله- وفا- بحثت وزيرة شؤون المرأة منى الخليلي، مع الممثل الخاص لمكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالأردن وفلسطين نيكولاس بورنيت وبناته مكتب فلسطين كاتلين شيتندن، بحضور فريق عمل من الطرفين، الأولويات العاجلة لدعم النساء والفتيات في ظل تداعيات العدوان الإسرائيلي، وتحديد مجالات التدخل المطلوبة في البرامج والشارع. واستعرضت الخليلي خلال الاجتماع الذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي، الخطة الوطنية الطارئة لدعم النساء والفتيات التي أعدتها الوزارة بالشراكة مع الوزارات المختصة والمؤسسات النسوية، باعتبارها الإطار الوطني العاجل للتعافي والحماية وتمكين النساء بعد العدوان. وأشارت الخليلي على ضرورة إطلاق حملات وطنية بالتعاون مع المؤسسات النسوية والإعلامية لضمان حماية النساء والفتيات من المخاطر الاجتماعية المتزايدة في المرحلة الراهنة. وأكدت أن الوزارة تولي أهمية قصوى لإعادة قدرة النساء على الإعالة والاستقلال الاقتصادي عبر تنفيذ برامج لدعم المشاريع النزلية الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس صندوق وطني لتمويل مبادرات النساء بالشراكة مع الجهات الحكومية والدولية، وتقديم منح تدريب وتشغيل للأرامل والشابات في مهن إنتاجية وغير نمطية، إلى جانب منح إعفاءات ضريبية ورسم تسجيل للمشاريع النسوية خلال العام الأول من مرحلة التعافي. وبيّنت أهمية إعادة تشغيل المراكز النسوية الصحية التي تعرضت للدمار أو التوقف، وتوفير خدمات الصحة الإنجابية والنفسية من خلال فرق متنقلة، خاصة في المناطق التي يصعب الوصول إليها، إضافة إلى دعم النساء في المرحلة الأولى من مرحلة التعافي.

رام الله- منى الخليلي، مع الممثل الخاص لمكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالأردن وفلسطين نيكولاس بورنيت وبناته مكتب فلسطين كاتلين شيتندن، بحضور فريق عمل من الطرفين، الأولويات العاجلة لدعم النساء والفتيات في ظل تداعيات العدوان الإسرائيلي، وتحديد مجالات التدخل المطلوبة في البرامج والشارع. وأشارت الخليلي على ضرورة إطلاق حملات وطنية بالتعاون مع المؤسسات النسوية والإعلامية لضمان حماية النساء والفتيات من المخاطر الاجتماعية المتزايدة في المرحلة الراهنة. وأكدت أن الوزارة تولي أهمية قصوى لإعادة قدرة النساء على الإعالة والاستقلال الاقتصادي عبر تنفيذ برامج لدعم المشاريع النزلية الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس صندوق وطني لتمويل مبادرات النساء بالشراكة مع الجهات الحكومية والدولية، وتقديم منح تدريب وتشغيل للأرامل والشابات في مهن إنتاجية وغير نمطية، إلى جانب منح إعفاءات ضريبية ورسم تسجيل للمشاريع النسوية خلال العام الأول من مرحلة التعافي. وبيّنت أهمية إعادة تشغيل المراكز النسوية الصحية التي تعرضت للدمار أو التوقف، وتوفير خدمات الصحة الإنجابية والنفسية من خلال فرق متنقلة، خاصة في المناطق التي يصعب الوصول إليها، إضافة إلى دعم النساء في المرحلة الأولى من مرحلة التعافي.

ائتلاف كايروس الدولي يختتم اجتماعه السنوي في بيت لحم

بيت لحم - من جورج زينه - اختتم ائتلاف كايروس فلسطين الدولي اجتماعه الدوري في مدينة بيت لحم، بمشاركة واسعة من ممثلي عشرات الدول، وقد استمر الاجتماع يومين ناقش خلاله المشاركون السياقات للتغربة في بلدانهم، وتبادلوا الخبرات والرؤى حول تعزيز العمل المشترك من أجل العدالة وحق الشعب الفلسطيني في الحرية وقرير للمبر. وخلال الجلسة الختامية، صادق المشاركون بالإجماع على خطط العمل للسنوات القادمة، والتي تركز على تعزيز حضور الائتلاف في كافة النابر والواصلات لدعم لقضية فلسطين العادلة، دعم المبادرات الشبابية، وتفعيل الحملات الدولية الداعية لوقف الإبادة وإنهاء الاحتلال ونظام الإرهاب والدعوة للسواواة واحترام حقوق الإنسان. ورفع صوت الفلسطينيين أينما كانوا، وتطوير أدوات فعالة لمواجهة الظلم الواقع عليهم وتعزيز قيم الإيمان القائم على العدالة والكرامة الإنسانية.

بيت لحم - من جورج زينه - اختتم ائتلاف كايروس فلسطين الدولي اجتماعه الدوري في مدينة بيت لحم، بمشاركة واسعة من ممثلي عشرات الدول، وقد استمر الاجتماع يومين ناقش خلاله المشاركون السياقات للتغربة في بلدانهم، وتبادلوا الخبرات والرؤى حول تعزيز العمل المشترك من أجل العدالة وحق الشعب الفلسطيني في الحرية وقرير للمبر. وخلال الجلسة الختامية، صادق المشاركون بالإجماع على خطط العمل للسنوات القادمة، والتي تركز على تعزيز حضور الائتلاف في كافة النابر والواصلات لدعم لقضية فلسطين العادلة، دعم المبادرات الشبابية، وتفعيل الحملات الدولية الداعية لوقف الإبادة وإنهاء الاحتلال ونظام الإرهاب والدعوة للسواواة واحترام حقوق الإنسان. ورفع صوت الفلسطينيين أينما كانوا، وتطوير أدوات فعالة لمواجهة الظلم الواقع عليهم وتعزيز قيم الإيمان القائم على العدالة والكرامة الإنسانية.

بلدية كاسينيتا دي لوغانيانو الإيطالية تستقبل وفداً فلسطينياً وتسلمه وثيقةً باعترافها بالدولة



السفيرة أبو عمارة، وبجانبها التميمي، تسلم من رئيس البلدية وثيقة اعترافها بدولة فلسطين الذي يعبر عن دعم المؤسسات الإيطالية والشعب للحق الفلسطيني لإقامة الدولة الفلسطينية، معرباً عن أهمية رأي المجالس المحلية في توجيه الخطابات إلى الحكومة الإيطالية، لمطالبتها بالاعتراف بالدولة الفلسطينية الذي تاخر كثيراً، لتكون الدولة رقم ١٦٠ التي تعترف بالدولة

ميلان- "اغت"- زار بلدية كاسينيتا دي لوغانيانو الإيطالية، صباح أمس، وفد فلسطيني مؤلف من عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أحمد سعيد التميمي، والسفيرة منى أبو عمارة، ورجل الأعمال منيب، وقاسم عواد وكيل دائرة حقوق الإنسان في منظمة التحرير، وممثلين عن قطاعات الراء وأهالي الشهداء والأسرى. ووقدم رئيس البلدية دومينيكو فينيغيرا للسفيرة أبو عمارة وثيقة رسمية باعتراف مجلس مدينة كاسينيتا دي لوغانيانو بدولة فلسطين، مطالباً الحكومة الإيطالية بالمضي قدماً في الاعتراف بها. وأشار رئيس البلدية إلى أن هذه الوثيقة تجسد علاقة الأخوة بين الشعبين التي يُمكن للمجتمع المحلي التعبير عنها، مؤكداً أن التزام البلدية ليس جديداً؛ ففي ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٤، سعت كاسينيتا إلى كسر حاجز الصمت بعرض شعار "أوقفوا الإبادة الجماعية" من الشرفات العامة، لإيقاظ الرأي العام وكسر حالة اللامبالاة. وأضاف: "بعد ٧٠ عاماً من الاحتلال، ومن يدري كم من الناس فقدوا أرواحهم، يجب على حكومتنا أن تفعل شيئاً لوقف كل هذا الألم". من جانبه، أعرب التميمي عن أهمية هذه الخطوة من جانب المجلس البلدي في مجلس بلدية

الهيئة المستقلة تصدر ورقة حقائق حول انتهاكات الاحتلال بحق المقدسيين

موسعة في الانتهاكات المنهجية بحق المقدسيين، ومطالبة الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف بالوفاء بالتزاماتها تجاه حماية المدنيين في القدس المحتلة، والضغط على سلطات الاحتلال لوقف الإبعاد، وهدم المنازل والقيود المفروضة على حرية العبادة والحركة. كما أوصت بتوفير دعم مباشر للمؤسسات الصحية والتعليمية في المدينة، وإدراج الانتهاكات المرتكبة في القدس ضمن التقارير الدورية لمجلس حقوق الإنسان والمقررين الخاصين، وتفعيل آليات المساءلة الدولية.

صعدت منذ أكتوبر ٢٠٢٣ من سياساتها الهادفة إلى التضييق على الوجود الفلسطيني في القدس، من خلال الاعتقال التعسفي وخصوصاً بحق الأطفال والنساء، وتوسيع سياسة الإبعاد عن البلدة القديمة والمسجد الأقصى، ورفع وتيرة هدم المنازل وللنشآت وإجبار المواطنين على الهدم الذاتي. كما رصدت الهيئة قيوداً مشددة على الحركة والوصول، الأمر الذي منس الحقوق الأساسية في الصحة والتعليم والعمل، إلى جانب إجراءات اقتصادية أضعفت البيئة الاجتماعية القديسية، ودفعت عدداً من الأسر إلى النزوح القسري

خلال الفترة المذكورة، استناداً إلى الرصد الميداني المباشر وشهادات الضحايا وبيانات المؤسسات المحلية القديسية، إضافة إلى تقارير دولية وهيئات أممية ذات صلة. وتغطي الورقة أنماط الانتهاكات المتعلقة بالاعتقال والإبعاد، وهدم المنازل، والقيود على الحركة، والاعتداء على الحق في التعليم والصحة، والحد من حرية العبادة والوصول إلى الأماكن الدينية، إلى جانب الإجراءات الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر على حياة المقدسيين وصمودهم. وتبين الورقة أن سلطات الاحتلال

بلدية بيت لحم تؤكد حرصها على تعزيز التعاون الأمني والخدمي

ستحمل رسالة صمود وأمل لأبناء شعبنا. كما تطرّق إلى المشاكل التي يعاني منها أهالي بيت جالا ومحيطها جراء الإغلاقات المتكررة للحواجز، إضافة إلى معاناة أصحاب الأراضي الواقعة خلف الجدار، خصوصاً في موسم قطف الزيتون، حيث تفتتح الحواجز لساعات محدودة لا تكفي لإنجاز الأعمال الزراعية. أكد اللواء ناصر البوريني أن جهاز الارتباط العسكري يتابع هذه الملفات بشكل مباشر، مشيراً إلى أن الزيارة جاءت للاستماع إلى جميع الصعوبات التي تواجه المواطنين

الحواجز وتأثيرها على حياة المواطنين، مشيراً إلى أن فتحها يخفف الانزحام ويجسّن الحركة بين بيت لحم ومحيطها. كما أكد أهمية دعم قطاع السياحة باعتباره ركيزة للاقتصاد المحلي، لافتاً إلى دور السياحة الداخلية في استمرار النشاط السياحي، ومعرباً عن أمله في فتح معبر ٣٠٠ بشكل دائم لما لذلك من أثر إيجابي على الحركة التجارية والسياحية. من جهته، تناول رئيس بلدية بيت جالا د. عيسى جعينة خصوصية المرحلة التي تمر بها المحافظة، مبيّناً أن إضاءة شجرة عيد الميلاد هذا العام

احتياجات المواطنين اليومية، خاصة في ظل الظروف العقيدة التي تعيشها فلسطين نتيجة سياسات الاحتلال والإجراءات التي تحدّ من الحركة والتنقل. رحب قناتي بالوفد الزائر، مؤكداً تقديره للدور الذي يقوم به جهاز الارتباط العسكري في متابعة شكاوى المواطنين. وشدد على حرص بلدية بيت لحم على تعزيز الاستقرار وتوفير بيئة آمنة، مؤكداً أن المرحلة الحالية تتطلب تكامل الجهود بين المؤسسات. واستعرض أبرز التحديات التي تواجه المدينة، وفي مقدمتها أزمة

قانون يحمي الجريمة... منظومة الحصانة الإسرائيلية أمام جرائم التعذيب

فرص الانتهاك وتآكل الأدلة، ويُعاد تدوير العنف بوصفه لغة إدارية "مقبولة" في إدارة السجون. وقد حدّر خبراء أو.إتش.سي.آر من أن تحويل العسكرات العسكرية إلى مواقع احتجاز "يُضاعف مخاطر التعذيب" ويستدعي رقابة دولية فورية لا تقتصر على البيانات. القانون الدولي واضح في هذا الباب. فاتفاقية مناهضة التعذيب (١٩٨٤) تُلزم الدولة بالتحقيق الفوري والنزيه في أي ادّعاء تعذيب واتخاذ الإجراءات اللازمةة للملاحقة ومعاقبة المسؤولين عنه. كما يُصنّف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٨) التعذيب المرتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي ضمن الجرائم ضد الإنسانية (مادة ٧)، ويعتبر في سياق النزاع المسلح جريمة حرب (مادة ٨). أما اتفاقيات جنيف الرابعة (١٩٤٩) فتحظر التعذيب والمعاملة القاسية والحد من الكرامة، وتُعدّهُ ضمن الانتهاكات الجسيمة التي تستوجب ملاحقة جنائية، وهو ما يترتب عليه مبدأ عدم التقادم العملي في ملاحقة المسؤولين وفق قواعد السؤولية الجنائية الدولية. إن خلاصات أو.إتش.سي.آر المتجددة عام ٢٠٢٤ تربط بين هذه القواعد وبين ضرورة إنهاء سياسية التعتيم والإفلات، لا الاكتفاء بتعديلات إجرائية شكلية. ومع أن إدانة فردية واحدة

شكوى تعذيب ضد الشاياك خلال الاستجواب، لم يُقدّم في أثرها أي متهم إلى المحكمة؛ وقد فُتح تحقيق جنائي واحد فقط (قضية عام ٢٠١٩) وما زال دون مآل قضائي رادع، وهو ما يصفه مراقبون بأنه حصانة عملية بحكم الواقع. هذه الخلاصة نقلتها وسائل دولية وملفات أممية دورية (UPR) اعتمدت بيانات PCATI نفسها. لا يقف الأمر عند ضعف إنفاذ القانون، بل يمتد إلى هندسة قانونية تتيح الالتفاف. فمفهوم "الضرورة" وعبارات من قبيل "الضغط الجسدي" في سياق التحقيقات الأمنية شكّلت تاريخياً مظلة مطاطية تُشرعن العنف تحت ذريعة درء الخطر، وتنعكس لاحقاً في قرارات إغلاق ملفات الشكاوى بدعوى "غياب الأدلة الكافية" أو "الظروف الأمنية". والنتيجة، كما تجلّوها تقارير العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، أن النظام القضائي وفقر مظلة حماية شبه تامة لأفراد الأجهزة الأمنية للتورّطين في التعذيب، مع تكريس القطيعة بين الشكوى والعدالة. هذا النمط المؤسسي لا يقتصر أثره على حرمان الضحية من الإنصاف، بل يخلق بيئة إنتاج للتعذيب: فحين تعيب الرقابة، وتُحجب الزيارات، وتُدار مراكز احتجاز عسكرية مغلقة بعيداً عن الصليب الأحمر، تتضاعف

نابلس- الرواد للصحافة والاعلام- لم تكن شهادات التعذيب التي تخرج من السجون والعسكرات الإسرائيلية حوادث منعزلة، بل حلقات متتابعة في منظومة ممتدة تحتمي بقواعد عمل وتشريعات وإجراءات أذّعت "الضرورة الأمنية" حتى حوّل التعذيب من جريمة فردية إلى سياسة بلا مساءلة. فعلى مدى عقود، وثّقت مؤسسات محلية ودولية آلاف الانتهاكات، بينما ظلت العدالة غائبة عن الجناة، والضحايا يبن ألم التجربة وصمت المؤسسات التي تعيّن عليها التحقيق والحجاسة. وقد لخصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان جوهر المشكلة بالقول إن تصاعد مزاعم التعذيب — بما في ذلك العنف الجنسي في مواقع احتجاز مثل سدي تيمان — ليس طارئاً، بل "قمة جبل الجليد" في نمط أوسع من الانتهاكات التي تستوجب منعاً ومساءلة فعالة، لا ترفيعات إجرائية شكلي. في المستوى الوقائعي، وثّقت منظمة العفو الدولية منذ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٣ تصاعد الاعتقال التعسفي والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي بحق فلسطينيين، مع إفادات متطابقة عن الضرب المبرّج، التعري القسري، الإذلال، وحرمان المحتجزين من الرعاية

دولة فلسطين

علم وخبر وتبليغ – بالنشر
في إحدى الصحف المحلية

(19253811)

صادر عن محكمة تسوية دورا

هيئة القاضي : محمد ورز

في الدعوى

رقم 2016/471 تسوية

طالب التبليغ : المحامي

رجب عبد الحميد رجب

دنديس.

المطلوب تبليغه : ورثة

المرحوم محمد سليم

محمد عمرو – دورا –

أحتينه .

الجلسة:يوم الاحد الموافق

2026/1/4 الساعة 9:00

تاريخ التحرير 2025/11/3

توقيع رئيس القلم

دولة فلسطين

علم وخبر وتبليغ – بالنشر في
أحدى الصحف المحلية

((19314063)))

صادر عن دائرة تنفيذ الخليل

رقم القضية: 2025/209

سجل تنفيذ

الى المدين/ المحكوم عليه: صفوت محمد

على الكركي 901543124 – الخليل –

المنطقة الجنوبية – الفصح – مفرق

واد القاضي- حارة الكركي- اخبرك بأن

مواد البناء 1562174482 بيت لجم – بيت

الدولر – قد ابرز هذه الدائرة

شيكات تحمل توقيعك/ بصمكت ومستحقة

الاداء بمبلغ 30000 شيقل اسرائيلي،

المرفق عنها صورة للاطلاع، لذلك يتوجب

حضورك ومراجعتك بالذات و ارسال وكيل

عندك الدائرة لتنفيذ خلال اسبوعين من

تاريخ هذا الاعلام وفقا لاحكام المادة (10)

من قانون التنفيذ الفلسطيني وتعديلاته

حسب اصول، واذ لم تبادر بذلك فسوف

تقوم دائرة التنفيذ بإجراءات

القانون، لذا اقتضى اخطارك بذلك.

تاريخ التحرير: 2025/11/11

مأمور التنفيذ

إخطار تنفيذي - بالنشر في إحدى

الصحف المحلية
صادر عن دائرة تنفيذ دورا
رقم القضية: 2022/453

سجل تنفيذ

الى المدين / المحكوم عليه: عونى

وحيد محمد صالح 411498876

دورا – الصرة – طويق العوازي

مستاجر منزل امين عبد العزيز

حمدان، اخبرك بأن الدائن المحكوم

له : مراد محمد أحمد حروب

بوشرف، قد ابرز هذه الدائرة شيكات

تحمل توقيعك بصمكت ومستحقة

الاداء بمبلغ 14500 شيقل اسرائيلي

المرفق عنها صورة للاطلاع، لذلك فانه

يتوجب عليك حضورك ومراجعتك بالذات

خلال اسبوعين من تاريخ هذا الاعلام

وفقا لاحكام المادة (10) من قانون

التنفيذ الفلسطيني وتعديلاته

حسب اصول واذ لم تبادر بذلك

فسوف تقوم دائرة التنفيذ بإجراءات

التنفيذ حسب القانون، لذا اقتضى

اخطارك بذلك.

تاريخ التحرير: 05/10/2025

مأمور التنفيذ

دولة فلسطين

اخطار تنفيذي - بالنشر في إحدى
الصحف المحلية

((19331174)))

صادر عن دائرة تنفيذ الخليل

رقم القضية: 2025/8725

سجل تنفيذ

الى المدين / المحكوم عليه : اشرف

طالب موسى الجبري 906788336 /

الخليل - نمره - خلة خاضور، اخبرك

بأن الدائن / المحكوم له : شركة حرواي

الصناعية التجارية بواسطة المفوض

بالتوقيع عنها السيد عبد الصنار عبد

الحافظ عبد الصنار الجبرايوي هوية رقم

562407544/998020952 رام الله، قد

ابرز هذه الدائرة شيكات تحمل توقيعك /

بصمكت ومستحقة الاداء بمبلغ 5000 شيقل

اسرائيلي - المرقف عنها صورة للاطلاع،

لذلك فانه يتوجب حضورك ومراجعتك

بالذات و ارسال وكيل عندك الدائرة لتنفيذ

خلال اسبوعين من تاريخ هذا الاعلام وفقا

لاحكام المادة (10) من قانون التنفيذ

الفلسطيني وتعديلاته حسب اصول، واذ

لم تبادر بذلك فسوف تقوم دائرة

التنفيذ بإجراءات التنفيذ حسب القانون

لذا اقتضى اخطارك بذلك.

تاريخ التحرير: 2025/10/16

مأمور التنفيذ

دولة فلسطين

مذكرة تبليغ لائحة دعوى وموعد
جلسة بالنشر

صادر عن محكمة صلح قاقيلية في
الدعوى رقم 144/2025 حقوق

المدعي : ليث عبد القادر عبد الرحيم

سليم هوية رقم 854353612 وعنوانه:

قاقيلية جيبوس وسط البلد، وكيله

الحامي احمد عبد الرؤوف احمد

الخطيب، جمال غائب رجا دبور هوية رقم

948841655 وعنوانه: قاقيلية.

الموضوع: المطالبة بمبلغ مالي.

المبلغ: 16500 شيكل اسرائيلي.

يقتضي حضورك الى محكمة صلح قاقيلية

وذلك لتسلم الدائرة المطول بك بها

وهي لائحة الدعوى خلال مدة 30 يوم من

اليوم التالي لتبليغك وذلك لتقديم ردك أو

اعتراضك أو لائحة الرد الجوابية أو تقديم ما

تبره مناسباً بدعوى وبخلاف ذلك سيتم

السير بالدعوى المقدمة ضدك حسب

الاصول وبممكنك الاطلاع على الاوراق

المطلوب بملك اياها بالهضور الى محكمة

قلاقيلية او عبر برنامج الميزان حال

توفر لديك حساب بنك ونميتك معك علما

بأن موعد التنفيذ هو يوم الاربعاء 2025/12/7

الساعة 9:30 لسير

في الدعوى وبخلاف ذلك سيجري السير

بحسبكم حسب اصول والقانون.

محكمة صلح قاقيلية قلم الحقوق

تاريخ التحرير: 2025/9/24

دائرة التنفيذ

دولة فلسطين

مذكرة تبليغ اخطار تنفيذي
بالنشر صادر عن دائرة تنفيذ

قاقيلية في الدعوى رقم 546/2023
تنفيذ

المحكوم له : شركة موابيل

الوطنية للاتصالات المساهمة

الحدودة سجل رقم 562601328

وعنوانه: طولكرم شارع نابلس،

وكيله الحامي نسيم عبد

الحفيظ احمد شواهنة، حسين

يوسف حسين ابراهيم هوية

رقم 955298708 وعنوانه:

الموضوع: كمبيالات.

المبلغ: 500 شيكل اسرائيلي.

يقتضي حضورك الى دائرة

تنفيذ قاقيلية خلال 14 يوم

تقلي تاريخ تبليغك لبيان ردك أو

اعتراضك وبخلاف ذلك فسوف

تقوم دائرة التنفيذ بإجراءات

التنفيذ حسب القانون لذا

اقتضى اخطارك بذلك.

تاريخ التحرير: 2025/9/24

دائرة التنفيذ

دولة فلسطين

مذكرة تبليغ لائحة دعوى بالنشر
صادر عن محكمة بداية قاقيلية في
الدعوى رقم 2025/209 حقوق

المدعي نبيلة صالح عبد الرحمن حاج

حسن رقم 115977 هويته وعنوانه:

قاقيلية، وكيله الهامي خديجة

عبد الرحمن حسن وعنوانه: قاقيلية

بجانب مطعم حلوان مقابل مخازن

عزام جاموس ومركز الاستخبارات

المصرية.

الموضوع: المطالبة بمبلغ مالي.

المبلغ 36000 دينار أردني.

يقتضي حضورك الى محكمة بداية

قاقيلية وذلك لتسلم الاوراق المطول

بملك بك، وهي لائحة الدعوى خلال

مدة 30 يوم من اليوم التالي لتبليغك

وذلك لتقديم ردك أو اعتراضك

أو لائحة الجوابية أو تقديم ما

تراه مناسباً بدعوى وبخلاف ذلك

سيتم السير بالدعوى ضدك حسب

الاصول وبممكنك الاطلاع على الاوراق

المطلوب بملك اياها بالهضور الى

محكمة بداية قاقيلية او عبر برنامج

الميزان حال توفر لديك حساب عليه.

تاريخ التحرير: 2025/11/16

محكمة بداية قاقيلية قلم الحقوق

دائرة التنفيذ

دولة فلسطين

مذكرة تبليغ دعوى تنفيذي بالنشر
صادر عن تنفيذ في الدعوى
رقم 2025/1184 تنفيذ

المحكوم له : ماهرة عبد الطيف

محمد مصري هوية رقم

852506385 وعنوانه: قاقيلية -

كفر سابا فوق صيدلية الرازي وكيله

الحامي محمد عمر محمود الراعي.

سامر وجيه حسن فطاري هوية رقم

947836508 وعنوانه: السوق محلات

الجوت الموضوع حقوق عمالية رسوم

دعوى المبلغ دينار أردني 1500 شيكل

اسرائيلي 115849 يقتضي حضورك

الى دائرة تنفيذ قاقيلية وذلك لتسلم

الاوراق المطول بملك بك، وهي لائحة

الدعوى خلال مدة 14 يوم من اليوم

التالي لتبليغك وذلك لتقديم ردك

أو اعتراضك أو لائحة الجوابية

أو تقديم ما تراه مناسباً بدعوى

وبخلاف ذلك سيتم السير بالدعوى

المقدمة ضدك حسب اصول وبممكنك

الاطلاع على الاوراق المطول بملك

اياها بالهضور الى محكمة بداية

قاقيلية او عبر برنامج الميزان حال

توفر لديك حساب عليه.

تاريخ التحرير: 2025/11/2

دائرة التنفيذ

دولة فلسطين

إخطار تنفيذي - بالنشر في
الصحف المحلية

صادر عن دائرة تنفيذ نابلس
رقم القضية: 31/2019

سجل تنفيذ

الى المدين/ المحكوم عليه -1 سهيل

طلال ملا جيجج 410463481 -

أريحا- مقر الأمن الوطني اخبرك

بأن الدائن المحكوم له -1 شركة

الاتصالات الخلوية الفلسطينية

562451310 / رام الله- رام الله،

ابرز هذه الدائرة كمبيالات تحمل

توقيعك/ بصمكت ومستحقة الاداء

بمبلغ 12131 شيقل اسرائيلي المرفق

عنها صورة للاطلاع، لذلك فانه

يتوجب حضورك ومراجعتك بالذات

وفقا لاحكام المادة (10) من قانون

التنفيذ الفلسطيني وتعديلاته

حسب اصول، واذ لم تبادر بذلك

فسوف تقوم دائرة التنفيذ بإجراءات

التنفيذ حسب القانون، لذا اقتضى

اخطارك بذلك.

تاريخ التحرير: 2025/11/11

مأمور التنفيذ

دولة فلسطين

مذكرة دعوى مدعى عليه بالنشر
صادرة عن محكمة صلح نابلس في
الدعوى رقم: 2025/199 حقوق

الى المدعى عليه، طاهر سمير طاهر

الشاپ من نابلس، يقتضي حضورك

الى محكمة صلح نابلس يوم الاربعاء

2025/12/24، الساعة 9:1 للنظر في

دعوى حقوق رقم 2025/199 والتي

اقامها عليك المدعي انوار وليد صدقي

سواله/ بالقرب من بلدية صرة بواسطة

وكيله/ الحامي عرفات جميل احمد

حنتي بدعوى حقوق تقسيم الاموال

المشتركة المقتولة وغير المقتولة - إزالة

الشيوخ. وبموجب اية اسباب لائحة الدعوى

ما لي ... ويكتفى بحضور المدعي الى قلم

المحكمة والاطلاع على اوراق الدعوى.

ويتوجب عليك تقديم لائحة جوابية

خلال 30 يوم من اليوم التالي لتاريخ

تبليغك بالنشر بإحدى الصحف المحلية

مساحة حرة

تهديدات بن غفير لاعتقال أبو مازن



بهاء رحال

باعتقال الرئيس الفلسطيني محاولة يائسة بعد أن كُشِفَت صورة الاحتلال وفضح أمره، وعرف العالم مدوية هذا الكيان وجرائمه التي ارتكبتها ولا يزال يرتكبها كل يوم وكل ساعة.

للسار السياسي الذي تحدّث عنه مشروع القرار المقدم من قبل أمريكا إلى مجلس الأمن الدولي آثار غضب قادة اليمين المتطرف، وقد فشلوا فشلاً كبيراً وانتكست محاولاتهم لشطب البند المتعلق بالसार السياسي الذي يقضي إلى دولة مستقلة، وهذا جعل بن غفير ينادي بضرورة اعتقال الرئيس أبو مازن، الأمر الذي يُظهر قلق الغباء والإرهاب للسطر على حكومة نتنياهو التي تواصل عربدتها، وكأنها فوق النظام الدولي، ولها مُطلق الحرية في فعل أي شيء.

كمّ الأحقاد وكمية الإرهاب اللذين يسكنان عقيدة بن غفير وأعوانه في حكومة نتنياهو، يُظهران الخطر الحقيقي الذي باتت تشكله هذه الحكومة ليس فقط على فلسطين، بل على مستقبل الإقليم ودول العالم.

كمّ الأحقاد وكمية الإرهاب اللذين يسكنان عقيدة بن غفير وأعوانه في حكومة نتنياهو، يُظهران الخطر الحقيقي الذي باتت تشكله هذه الحكومة ليس فقط على فلسطين، بل على مستقبل الإقليم ودول العالم.

سياسات حكومة الحرب والإرهاب لم تتوقف، ووعودها لم يتوقف منذ بدأت حرب الإبادة، وبات الاستهداف مفضوحاً لكل الكوئانات الفلسطينية من شجر وحجر وبشر، ولم يسلم من هذه الاعتداءات أحد، كما لم يعد الأمر مستبعداً أن يخطو بن غفير وبننتايهو خطوة اعتقال أبو مازن، ما دام العالم لا يتحرك على أرض الواقع لوقف هذه العريضة، وتقديم مجرمي الحرب إلى محكمة العدل الدولية، وهذه التصريحات الجنونة من الضرورة أن تؤخذ على محمل الجد، لأن العديد من التصريحات التي أطلقها بن غفير من قبل، عدم على تنفيذها، سواء كانت متعلقة بالاستيطان وتسليح للمستوطنين وتوفير الحماية لجرائمهم، أو بالحرب في غزة خلال عامين، وليس آخرها تصويت الكنيست الأخير على قانون حكم الإعدام بحق الأسرى.

إنّ التطرف الذي وصلت إليه حكومة الاحتلال غير مسبوق، وإنّ سياساتها العنصرية التمييزية تكشف أنّّه لا حدود لهذه العنصرية والإرهاب، وأنّ التهديدات ليست مجرد قول في فم أزعز، بل هي خطط مُعدّة تنتظر لحظة تنفيذها، وهذا يُندد بأنّ المرحلة المقبلة قد تحمل مزيداً من التصعيد والخطر على الشعب الفلسطيني وقيادته، وإنّ الصمت الدولي على هذه الممارسات يمنح حكومة الاحتلال ضوءاً أخضر لارتكاب المزيد من الانتهاكات والجرائم، دون رادع أو محاسبة.

معدلة

على أبواب المرحلة الثانية .. لا الأولى انتهت ولا معالم الثالثة ظهرت!



حمدي فراج

ذاته بيعت على التفاوض، بغض النظر عن الأرض التي يقف عليها وللتنقلات التي ينطلق منها، والتي في غالب الأحيان، في سجل الصراع مع إسرائيل، كان أقرب إلى الوهم منه إلى الحقيقة وإلى الشك منه الى اليقين وإلى الخداع منه الى الصدق والوفاة.

فوقف لإطلاق النار الذي تحدثت عنه الخطه، لم يكن وفقا حقيقيا لإطلاق النار، واستمرت إسرائيل في خرقه كل يوم منذ موافقتها عليه قبل أكثر من خمسة أسابيع، وقتلت تحت ذرائع واهية نحو مئتين وخمسين شخصا وعدة مئات من الجرحى، وعشرات عمليات هدم وتفجير المنازل.

وقف التجويع عبر إدخال ستماية شاحنة يومية، ما لم يحدث هذا ولا في أي يوم من الأيام، ولا حتى نصفها أو ربعها، ما زال الناس يتضورون جوعا ويبحثون عما يسد رمق جوعهم أو على الأقل جوع أطفالهم، بنصف

فوقف لإطلاق النار الذي تحدثت عنه الخطه، لم يكن وفقا حقيقيا لإطلاق النار، واستمرت إسرائيل في خرقه كل يوم منذ موافقتها عليه قبل أكثر من خمسة أسابيع، وقتلت تحت ذرائع واهية نحو مئتين وخمسين شخصا وعدة مئات من الجرحى، وعشرات عمليات هدم وتفجير المنازل.

وجبة حينا أو بوجبة يتيمة في اليوم الواحد. أصنافا عديدة من الأطعمة ما زالت محظورة، كما لو أنها أسلحة، كاللحوم والبطاطا. عدم الالتزام بإطلاق سراح البروغني ورفاقه الستة، بذريعة الرأي العام الإسرائيلي، انتظروا قليلا، اصبروا قليلا، حتى تكلم في الشأن تارامب نفسه، فتأتي قضية اللتي محاصر في بعض الاتفاق الذين لم يعرفوا عن الصفقة بحكم انقطاع الاتصال معهم، ليواجهوا الموت أو الاستسلام، كذلك الحال عن جنمان السنوار وشقيقه، رغم ان موضوع الجنمانين الإسرائيليين سوي بالكامل وفق الاتفاق- عادت ٢٥ جثة من أصل ٢٨ – فماذا أعادت إسرائيل من جثث الفلسطينيين، جثث تؤكّد إدانتها بتعذيبها حتى الموت، سرقة أعضائها، والأهم أنها بلا أسماء أو بطاقات هوية، لتدفن في مقابر جماعية.

حتى جاءت موجة للتخفّض الجوي الأخيرة السريعة، فقلت لنا ما لم نستطع قوله لأنفسنا قبل أن نقوله لهم والترامب وللووسطاء: في ظروف الكوارث الطبيعية، تهب الدول من القريب والبعيد الى مد يد العون، كالزلازل والحرائق والأعاصير. فقلت ذلك السلطة الفلسطينية أكثر من مرة في إرسال طواقم دفاعها للمدني لإطفاء حرائق من تبرزخ تحت احتلاله. لا أحد يريد منها- إسرائيل- فعل ذلك في منخفض غزة، لكن على الأقل ان لا تمنع الآخرين من فعل ذلك. إنها ليست الأمطار بأخوة الإنسانية والعروبة والإسلام، إنها إسرائيل التي دمرت غزة على مدار سنتين، بمشاركة أمريكية وصمت متواطئ عربي إسلامي، حتى "وقفت" الحرب، لم يحركوا ساكنا إزاء اقتراب موسم الشتاء، الا إذا لم يكونوا يعرفون ان هناك شتاء قادمًا.

لم يعد الخوف في للجتمع الفلسطيني مجرد شعور عابر، بل تتحوّل - للأسف - إلى سلوك يومي يتسرب إلى المؤسسات، ويظال الأفراد حتى في المساحات التي ينبغي أن تكون الأكثر أماناً واحتراماً: المدرسة والمعلم.

ففي الوقت الذي يعاني فيه قطاع التعليم من تراكمات كبيرة وإخفاقات عمرها سنوات، وفي الوقت الذي يحاول فيه القائمون على التعليم النهوض بالنظومة رغم الظروف، ظهرت ظاهرة خطيرة تستحق التوقف عندها: حالة الخوف والترهيب التي يعيشها عدد كبير من المعلمين في التعبير عن آرائهم، حتى تلك الآراء التي تعبّر عن همومهم المهنية أو مطالبهم المحقة أو رغبتهم في تطوير المسيرة التربوية.

مُخزّراً، ويعد نشر مقالة " من منبر العلم إلى هامش العوز.. حكاية العلم الفلسطيني".

فوجئت بعشرات الرسائل الخاصة من معلمين يؤيدون ما كتبت، لكنهم في الوقت ذاته يعترفون - بوضوح - بأنهم يخشون التعليق علناً

معلمون يخافون من كتابة رأي على صفحاتهم الشخصية... فما الذي يتّقى لهم من مساحة ليكونوا قدوة للطلبة؟
معلم يخاف... فكيف يتعلّم الشجاعة؟
السؤال الأخطر:

كيف يمكن لمعلم لا يجرؤ على إبداء رأيه أن يزرع في طلابه قيمة قول الحق؟ وكيف لمعلم يخشى منشوراً أو تعليقاً أن يدبّر أبناءنا على التفكير النقدي، وعلى التعبير بثقة ومسؤولية؟

إن الطالب، بطبيعته الذكية، يلتقط خوف معلمه قبل أن يسمع درسه.

في قلب المشهد الفلسطيني المعقّد، يبرز مفهوم "حصار الحصار" بوصفه قراءة شجاعة لسرّ الصمود في مواجهة ضغط متواصل يسعى الاحتلال من خلاله إلى فرض واقع جديد. فبرغم سياساته القائمة على الإبطاء الكامل -من حصار اقتصادي يرهق المجتمع، وحصار سياسي يستهدف القرار الفلسطيني، وحصار إعلامي يعيد تشكيل الرواية- يصطدم الاحتلال، مرةً بعد أخرى، بحقيقة ثابتة: أن الفلسطينيين يحوّلون قسوة الظروف إلى مساحة أوسع لإرادتهم، ويحوّلون الضيق إلى ساحة تتجلى فيها قوتهم ووعيمهم.

إن الحصار، مهما بدا خائفاً، يتحول في الوعي الفلسطيني إلى جزء من تجربة تاريخية طويلة صقلت القدرة على البقاء، وعققت أدوات المواجهة، ورفعت منسوب الثبات. فاللّجتمع الذي يعيش تحت الضغط يواصل تنظيم حياته بصلابة، والروح الوطنية تمتد جذورها كلما اشتدت محاولات إقتلاعها، والهوية تُثبّت حضورها كلما حاولوا محوها. الصمود هنا ليس انفعالاً، بل مشروع واعي يجمع بين الذاكرة والتجربة والإرادة.

وفي هذا السياق، يبرز الدور الممكن للدول العربية والإسلامية التي تمتلك أدوات تأثير حقيقية في معادلة الصراع. فعلاقتها الاستراتيجية مع الولايات

مرّت الرواية الفلسطينية خلال المئة عام الأخيرة في أربع مراحل:

الرحلة الأولى- وهي التي بُنيت على أساس "أرض بلا شعب"، وفيها غلبت الرواية الإسرائيلية على الرواية الفلسطينية وخاصة أن مصلحة الغرب كانت تقتضي إنكار الوجود الفلسطيني وانشاء دولة إسرائيل كقاعدة عسكرية. وقد ساعد في حدوث هذه الغلبة غياب وسائل الاتصالات وسهولة التزوير واختلاق الحقائق. وقد انتشرت هذه الرواية رغم وجود مليون وربع مليون فلسطيني على أرهمم يعملون ويزرعون ويحصدون، ورغم وجود المسارح ودور العرض، والمدارس والكلليات، ورغم وجود المطارات والشوارع، والإذاعات والجرائد، والزراع والمصانع؛ كل هذا لم يكن ضمن الرواية التي سادت خارج فلسطين. فاتحصرت رواية أن الأرض بل شعب، ورواية عودة الشعب اليهودي إلى أرضه، والتي تستلزم إنكار وجود الشعب الفلسطيني وهذا كان له أدان صاغية في الغرب. ويمكن وصف هذه المرحلة بفترة إعادة التفكير وإعادة تقييم الرواية الفلسطينية. وكانت هذه الرواية تصعد وتخفي لأسباب داخلية وخارجية عديدة. كما برز العشرات من المؤرخين والأتاريين الإسرائيليين والعالميين الذين بدأوا بالتشكيك بالرواية الإسرائيلية، وهذا كان في صالح الرواية الفلسطينية.

الرحلة الثالثة- والتي بدأت بعد أكتوبر ٢٠٢٣ رغم أن بذورها قد بدأت قبل ذلك وخاصة في الانتفاضة الأولى وانتفاضة الشيخ جراح واعتيالي شربين أبو عاقلة. وقد اعتقدت إسرائيل أنها نجحت في روايتها عما جرى في ٧ أكتوبر وخاصة ما يتعلق بقطع رؤوس الأطفال واغتصاب النساء؛ وبدأت بشن حرب تدمير شاملة ضد الفلسطينيين في غزة، إلا أن الرواية الحقيقية انكشفت بسرعة بأنها حرب إبادة، فاناطلقت المظاهرات في كافة أرجاء العالم.

لقد استهدفت الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة منذ اليوم الأول: الجامعات والمواقع الأثرية والتاريخية مما يعكس النية لتدمير الوجه الحضاري والثقافي للشعب الفلسطيني، وقد ساعد ذلك على إصرار المظاهرين للتضامن مع فلسطين حيث



آراء

الخوف... حين يصبح منهجاً تربوياً غير معلن



معمرب يوسف العويوي

والعلم الذي يُحترم... يتعلّم طلابه أن يكونوا محترمين وأقوياء وواثقين.

رسالة أخيرة

إن الخوف عندما يتحول إلى سياسة، يقتل الروح... لكن حين يواجهه صوت

حر واحد، يبدأ التغيير.

ولعل الواجب اليوم أن نتحدث بصراحة، لأن الصمت في هذه الحالة ليس

حكمة... بل مشاركة في صناعة جيل خائف.

والتعليم لا ينهض بالخائفين.

بل بالذين يحمون قيمة الإنسان قبل النجاح، والكرامة قبل الكتاب، والحرية

حين ينكسر القيد أمام الإرادة: استراتيجية حصار الحصار والصمود الفلسطيني



على من يفرضه.

ورغم ضبابية المشهد الدولي، فإن العالم اليوم يفتح نافذة يمكن استثمارها بحكمة. فالتغيرات في موازين القوى تمنح اللحظة فرصة نادرة لإعادة تشكيل قواعد الفعل الفلسطيني والعربي، إذا أحسنت قراءتها.

وفي النهاية، تبقى حقيقة واحدة غير قابلة للكسر: الشعب الفلسطيني مرتبط بأرضه ارتباطاً لا تزيده إلا إصراراً على البقاء. تهزّه القوة، ولا تكسره الضغوط،

د. ربحي دولة

ولا تضعفه العواصف. وكل محاولة لتكريعه لا تزيده إلا إصراراً على البقاء. وهكذا يصبح "حصار الحصار" استراتيجية مقاومة واعية، تصنع من القيد قوة، ومن الألم معنى، ومن الصمود معادلة جديدة تؤكد أن إرادة الشعوب حين تتجدد تصبح أكبر من كل أدوات الحصار.

التحدة يمكن -إذا وظُفَت بذكاء- أن تتحول من إطار بروتوكولي إلى رافعة ضغط فعالة ترفع كلفة استمرار الحصار، وتعيد صياغة موازين القوى. وحين تتحرك هذه الدول ككتل واحد، يصبح "حصار الحصار" خطوة واقعية لا مجرد شعار أو أمنية.

في النهاية، تبقى حقيقة واحدة غير قابلة للكسر: الشعب الفلسطيني مرتبط بأرضه ارتباطاً لا تهزّه القوة، ولا تكسره الضغوط، ولا تضعفه العواصف. وكل محاولة لتكريعه لا تزيده إلا إصراراً على البقاء.

غير أن نجاح هذا الطريق يتطلب ثلاث ركائز أساسية: صموداً فلسطينياً متماسكاً يتجاوز الانقسام، وإرادة عربية وإسلامية تتحول من الكلام إلى الفعل، وعملاً سياسياً وإعلامياً يعيد للرواية الفلسطينية حضورها العالي. وعندما تتفاعل هذه العناصر معاً، لا يفقد الحصار جدواه فقط، بل يتحول إلى عبء

التحوّل في الرواية الفلسطينية

استمرت المظاهرات لأكثر من سنتين في كافة مدن العالم (ولا زالت)، ولعبت وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي دوراً في نقل صورة ما يجري داخل غزة الأمر الذي زاد من قاعة المظاهرين بالرواية الفلسطينية، وتشكل رأي عام عالي لصالح فلسطين وعزل إسرائيل دولياً. وظهرت في تغيير مواقف الحكومات، كما ظهرت نتائج استطلاعات الرأي. ومن أهم التغيرات في الرأي العام تشكل إطار "يهود ضد الصهيونية" وهذا الإطار الجديد قد يكون سبباً في سقوط الرواية الصهيونية وإلى الأبد، وتعرّز ذلك بنتائج للكشكشات الأثرية وتطور العلوم وبخاصة علم DNA.

الرحلة الرابعة- والتي نحن نعيشها حالياً، وهي مرحلة الانتقال من التضامن العالي إلى الشراكة، ومن المظاهرات في الشوارع إلى محاكمة المشاركين في حرب الإبادة وطردهم من الحافل الدولية، مرحلة استثمار التغيير في الرأي العام وتحويل أصوات المظاهرين إلى أوراق في صناديق الاقتراع؛ كما حدث في انتخابات الرئاسة في أيرلندا وانتخابات بلدية نيويورك وغيرها من البلدات والولايات الأمريكية، كما تضمنت هذه المرحلة الانتقال من معرفة الفلسطيني عن بعد كما هو في نشرات الأخبار إلى الرغبة بالتعرّف على الفلسطيني عن قرب.

وقد لوحظ خلال العامين للماضيين تزايد الاهتمام بتنظيم نشاطات حيّة ثقافية وسياسية واجتماعية في أوروبا وأمريكا وهي بمثابة شراكة بين غربيين وفلسطينيين وعرب. كما برز اهتمام وتعاطف كبير مع الفلسطينيين عند زيارتهم إلى أوروبا وغيرها، مقابل الاستقبال السلبي للمواطنين الإسرائيليين. ومن الأمثلة على ذلك الاستقبال الكبير لوجوة بنات القدس التابعة لعهود ادوارد سعيد الوطني للموسيقى في أيرلندا وبريطانيا، ومشاركة فريق كرة القدم للأستات في أوسلو، والاهتمام الكبير بممثلة فلسطين في مسابقة ملكة جمال العالم، وحجم المشاركة الغربية في مؤتمر كايروس (بيت لحم ١١-٢٥-٢٠٢٥) واستقبال جرحى غزة في أمريكا وعدد من الدول الأوروبية، والاهتمام بمشراكة فلسطين في الألعاب الأولمبية الصيفية ٢٠٢٤ في باريس، والاهتمام الكبير بفيلم "هند رجب" و "أرض لا غير". وفي ألمانيا بالذات سوف يتم تنظيم نشاطات بمناسبة عيد الميلاد في (أحاد للجوء) الأربعة في عشرين مدينة ألمانية وسوف تكون فلسطين هي محور هذه النشاطات. وهذه مجرد أمثلة سريعة لا شك ان هناك مئات مثلها.

ومؤخراً جرى طرد الوفد الإسرائيلي المشارك في مؤتمر المناخ، وتجري مظاهرات في أوروبا لطرد إسرائيل من الفيفا الأوروبية، ولا ننسى المظاهرات التي جرت في سياق الدرجات في اسبانيا وكيف تصاعدت احتجاجا على مشاركة الدراجين الإسرائيليين، وطرد السائحين الإسرائيليين من إيطاليا واليونان واسبانيا. وتجري صراعات متواصلة

يشكّل حاجز جيع واحداً من أكثر الحواجز الإسرائيلية قسوة على الفلسطينيين، ليس فقط من حيث الاكتناظ والانتظار الطويل، بل لأنه أصبح رمزاً للتضييق للمنهج الذي يستنزف حياة الناس وأعصابهم. فالحاجز، الواقع على عقدة الطرق بين القدس ورام الله وشمال الضفة، تحوّل إلى نقطة احتناق يومية تمر فيها آلاف المركبات والعمال والمرضى والطلبة. مشاهد الانتظار لساعات، وتوقف السيارات في طوابير لا تنتهي، والبحث اللضي عن ممر بديل، تعكس معاناة بشرية تتجاوز مجرد تأخير في الحركة؛ إنها حالة إرهاق مستمر تُفرغ حياة الفلسطيني من الطمأنينة وتحوّل تنقله البسيط إلى معركة أعصاب يومية. هذه الظروف القاسية خلقت شعوراً عمّا بالإنتهاك والإحباط، وولدت لدى الناس إحساساً بأن حياتهم باتت معلقة على مزاج الجندي والحاجز والقرار الأمني.

في طوابير لا تنتهي، والبحث اللضي عن ممر بديل، تعكس معاناة بشرية تتجاوز مجرد تأخير في الحركة؛ إنها حالة إرهاق مستمر تُفرغ حياة الفلسطيني من الطمأنينة وتحوّل تنقله البسيط إلى معركة أعصاب يومية. هذه الظروف القاسية خلقت شعوراً عمّا بالإنتهاك والإحباط، وولدت لدى الناس إحساساً بأن حياتهم باتت معلقة على مزاج الجندي والحاجز والقرار الأمني.

فصل جغرافي واجتماعي منهج الوظيفة الكبرى لحاجز جيع لا تقتصر على الجانب الأمني كما تدّعي سلطات الاحتلال، بل تمتد إلى دور أخطر يتعلق بتفتيت الجغرافيا الفلسطينية وعزل القدس عن امتدادها الطبيعي في الضفة الغربية. عندما تبدأ حرية الآخرين".

حاجز جيع يتحوّل إلى كابوس يومي



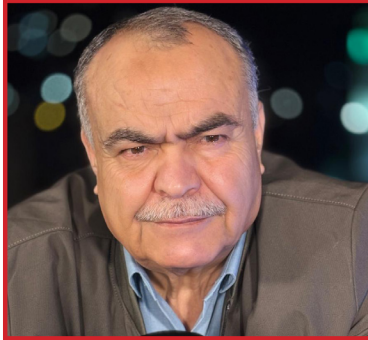
د. إسماعيل المسلماني

قدرة على التواصل مع القدس، وتحدّ من المشاركة في الحياة الاقتصادية والتعليمية والصحية هناك، وبالتالي تعزيز مشروع "القدس الكبرى" الاستيطاني. وفي الوقت نفسه، تتيح هذه السياسة للسلطات الإسرائيلية اختبار أساليب السيطرة وإدارة السكان، وتكريس تبعية اقتصادية قسرية تربط حياة الفلسطينيين بالسلطة. أهداف استراتيجية ومعاناة بلا أفق

إسرائيلي يُقيي حاجز جيع في حالة "احتناق دائم" ضمن استراتيجية تهدف إلى خلق واقع دوعي للفلسطينيين، وإشعارهم بأن الحركة الطبيعية بين مذهبهم ليست حقاً، بل امتياز خاضع للرقابة والإذلال. الهدف العميق هو فرض معادلة ردع نفسي تجعل الناس أقلّ معاناة بلا أفق.

المشروع الأمريكي

د. أحمد رفيق عوض



مشروع القرار لا يقدم تسوية سياسية حقيقية بل يعد بها حال توافرت الشروط المناسبة ما يجعل استثمارية تنفيذه غير مضمونة

عدنان الصباح



القرار أداة أمريكية لإدارة قطاع غزة تحت غطاء دولي عبر إعادة ترتيبه للسيطرة بما يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية

د. جمال حروفوش



القرار قد يفهم كإرساء "نظام انتقال دولي" يحدّ من دور السلطة ويضع الشعب الفلسطيني أمام تحديات تتعلق بالتحكم بمصيره

نزار نزال



القرار يحمل تداعيات مباشرة على الأرض وعلى المستوى الدبلوماسي فهو لا يحدد فقط شكل المرحلة الانتقالية بل يقود إلى مسارات متناقضة

د. رهام عودة



حال تمرير القرار وفق البند السابع باستخدام القوة الدولية لفرض السلام سترحب به إسرائيل وسترفضه "حماس" معتبرة أي قوات أجنبية بمثابة استعمار

نهاد أبو غوش



الولايات المتحدة دفعت بالمشروع الذي يمثل تجسيداً لـ "خطة ترمب" تحت طائلة التهديد المباشر بعودة إسرائيل إلى حرب الإبادة والتجوع في غزة

مشروع القرار يحتاج إلى مزيد من النقاش

يعتبر الكاتب والمحلل السياسي د. أحمد رفيق عوض أن مشروع القرار الأمريكي الخاص بإنشاء قوة دولية بصلاحيات واسعة لإدارة قطاع غزة يحتاج إلى مزيد من النقاش، مشيراً إلى تحديات عدة تواجه تمريره في مجلس الأمن الدولي، حيث إن القرار يواجه أولاً معارضة روسية مدعومة صينياً، وهو ما يضعف فرص تمريره بسهولة. ويشير عوض إلى أن المشروع يمنح إسرائيل الكثير من المكاسب، رغم أنه لا يمنحها كل ما ترغب به، مبيّناً أن هناك جدلاً حول صلاحيات قوة الاستقرار الدولية، ومكان عملها، ومن يشارك فيها، ومرجعياتها، وهل ستتعامل مع الشعب الفلسطيني أم لا. ويؤكد عوض أن هذه القوة لن تحل محل إسرائيل، بمعنى أنها لن تنفذ ما عجزت إسرائيل عن إنجازه خلال سنتين من الحرب، ما يجعل المشروع بحاجة إلى توضيح دقيق ومراجعة مستمرة. وبلغت عوض إلى أن للمشروع بثير غموضاً في نقاط تتعلق بـ"الدولة الفلسطينية والسلطة الفلسطينية"، حيث يرتبط أي إصلاح في السلطة برضى أمريكي إسرائيلي، وهو أمر غير منطقي، كما أن مشروع القرار لا يقدم تسوية سياسية حقيقية، بل يعد بها فقط في حال توافرت الشروط المناسبة، ما يجعل استثمارية تنفيذه غير مضمونة في حال تغيرت الحكومة الإسرائيلية أو الإدارة الأمريكية.

ويؤكد عوض أن هناك خططا بديلة لدى أمريكا وإسرائيل في حال رفض المشروع في مجلس الأمن، تتعلق بالعمل في المناطق التي تحتلها إسرائيل في قطاع غزة، مع إبقاء المناطق الواقعة تحت سيطرة حماس في حالة من الفقر والفوضى والازدحام، ما يضمن استمرار السيطرة الإسرائيلية على القطاع وحرمان الفلسطينيين من أي تقدم سياسي. ويوضح عوض أن تمرير المشروع عملياً سيضع غزة تحت وصاية دولية منفصلة عن الضفة الغربية المحتلة، ما يعني تفكيك الشعب الفلسطيني وإضعاف أي فرص لحل الدولتين. أما في حال رفض المشروع، يوضح عوض أن إسرائيل وأمريكا ستواصلان تنفيذ خططهما لتطهير المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، مع الحفاظ على الفوضى والمعاناة في مناطق حماس، ما يؤدي إلى استمرار عذابات الشعب الفلسطيني، وتعطيل أي جهود سياسية عربية وفرنسية لتحقيق حل الدولتين.

ويؤكد عوض أن الهدف الأساسي لإسرائيل وأمريكا هو فرض السيطرة على الفلسطينيين، وفرض تسوية قسرية تقوم على استسلام الفلسطينيين بدلاً من الاعتراف بحقوقهم الوطنية، مع تعطيل أي محاولات لإعادة بناء الدولة الفلسطينية أو تحقيق العدالة السياسية على أساس حل الدولتين.

لا توجد سيناريوهات فشل فعالية للقرار

يعتقد الكاتب والمحلل السياسي عدنان الصباح أن مشروع القرار الأمريكي بشأن تشكيل قوة دولية بصلاحيات واسعة لإدارة غزة سيُمر حتماً في مجلس الأمن، مشدداً على أنه لا توجد سيناريوهات فشل فعالية للقرار، وذلك بعد تراجع روسيا عن تقديم أي ورقة وغياب قدرة الصين وروسيا على استخدام حق النقض (الفيتو).

ويعتبر الصباح أن أي استخدام للفيتو يعني استمرار المقتلة في غزة، وهو أمر لا يمكن لأي دولة أو جهة تحمله، موضحاً أن بعض الدول قد تمتنع عن التصويت إذا شككت في نوايا واشنطن أو تل أبيب، لكنها في النهاية لن تمنع تمرير القرار.

ويشير إلى أن السؤال الأهم يكمن في طبيعة القوة الدولية التي ستشكل حال اعتماد القرار، ومن المسؤول عن تشكيلها. ويوضح الصباح أن الولايات المتحدة، أو ما وصفه بـ"مجلس ترمب"، سيكون صاحب الحق في تشكيل القوة، مؤكداً أن هذا المجلس لن يكون إلا تنفيذاً للرؤية الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في غزة، والتي تركز على سيطرة كاملة للولايات المتحدة على إدارة القطاع.

وبرى أن "مجلس ترمب" قد يشمل في أحسن الأحوال بعض الجنسيات الأخرى، بما فيها الفلسطينية والإسرائيلية، لكنه سيكون تحت الإشراف الأمريكي الكامل، فيما تبقى القوة العسكرية الفاعلة على الأرض فلسطينية، بما يحقق أهداف الولايات المتحدة ودولة الاحتلال من خلال تحكم فلسطينيين بتنفيذ المشروع ضد بعضهم البعض. ويحذر الصباح من أن أي تعديل على نص المشروع، مثل إدراج كلمة "الدولة الفلسطينية"، قد يكون شكلياً ويخدم أجندة الاحتلال، ولا يضمن تحقيق أي دولة فلسطينية فعالية على الأرض.

ويشير إلى أن تجارب سابقة، مثل اتفاقية أوسلو، أظهرت أن المهل الزمنية والوعود السياسية غالباً ما تتأخر أو تُستغل لمصالح الاحتلال، حيث لم يتحقق أي تقدم ملموس بعد أكثر من ثلاثة عقود، بل شهدت بعض الإسارات تراجعاً واضحاً. ويؤكد الصباح أن مشروع القرار، بصيغته الحالية، سيمثل أداة أمريكية لإدارة غزة تحت غطاء دولي، لافتاً إلى أن القرار ليس مجرد خطوة دبلوماسية، بل إعادة ترتيب للسلطة والسيطرة في القطاع بما يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية على المدى الطويل.

أمر يتجاوز الطابع الدبلوماسي التقليدي

يؤكد أستاذ مناهج البحث العلمي والدراسات السياسية في جامعة المركز الأكاديمي للأبحاث في البرازيل د. جمال حروفوش أن مداولات مجلس

يثير مشروع القرار الأمريكي أمام مجلس الأمن الدولي، الذي يقترح إنشاء قوة دولية بصلاحيات واسعة لإدارة قطاع غزة، جدلاً حول مستقبل الاستقرار في القطاع، في ظل مخاطره على القضية الفلسطينية برمتها. ويرى كتاب ومحللون سياسيون ومختصون وأساتذة جامعات، في أحاديث منفصلة لـ"القدس"، أن هذا المشروع رغم أنه يعد خطوة انتقالية قد تهدف إلى ضمان الأمن وإعادة الإعمار بعد سنتين من الحرب، لكنه يمنح مكاسب ملموسة لإسرائيل من خلال نقل بعض الأعباء الأمنية إلى القوة الدولية، دون منحها كل ما تطمح إليه، مثل السيطرة الكاملة على المناطق، ويجمل صورة إسرائيل أمام العالم. ويحذرون من أن الهدف الأساسي للمشروع الأمريكي في فرض سيطرة قسرية على الفلسطينيين، تعطل إعادة بناء الدولة، وتُبرئ الاحتلال من مسؤولياته، ما يضع الشعب أمام تحديات مصيرية تتطلب رؤية وطنية موحدة.

الدولية أو تحديد مهامها رغم الغطاء الدولي الذي توفره الأمم المتحدة. ويؤكد نزال أن الفصائل الفلسطينية ستتعامل مع القوة الدولية بصفتها جهة وسيطة، مما قد يساهم في خفض التصعيد العسكري مؤقتاً، كما أن القرار يفتح المجال لإعادة توجيه المساعدات الإنسانية بأمان أكبر، مع إمكانية إنهاء الحصار أو التخفيف منه، ويتيح مَدْخلاً لمفاوضات حول هدنة طويلة الأمد، رغم توقعاته بعدم وجود مسار سياسي فعلي، حيث يرى أن السلطة الفلسطينية لم توضع في الواجهة لتعزيز العملية السياسية.

وعن السيناريو الثاني، يشير نزال إلى أن رفض القرار سيرتكب غيباً لقوة دولية رسمية وآليات فعالة لضمان الأمن وحماية المدنيين، مع الاعتماد على الوسطاء الإقليميين أو القوى الدولية بشكل غير رسمي. ورفض القرار، بحسب نزال، يسجل فشلاً لدبلوماسية واشنطن ويعزز موقف إسرائيل داخلياً ويضعف تأثير الأمم المتحدة، بينما قد ترى الفصائل الفلسطينية رفض القرار كضعف المجتمع الدولي، ما يزيد احتمالات التصعيد العسكري.

كما يؤدي الرفض وفق نزال، إلى استمرار التوتر الأمني في غزة، مع ارتفاع الخسائر في صفوف المدنيين وزيادة الضغوط على الدول الإقليمية لتقديم حلول بديلة، ربما عبر مبادرات ثنائية أو رباعية دون غطاء دولي. ويشدد نزال على أن نجاح القرار يمثل فرصة لتثبيت الأمن والاستقرار ودفع مسار سياسي محتمل، بينما رفضه يعني استمرار الوضع الراهن مع زيادة الدور الإقليمي وتفاقم المخاطر على الأرض.

سيناريوهات متعددة..

توضح الكاتبة والمحللة السياسية د. رهام عودة، أنه في حال تمرير قرار مجلس الأمن الدولي المتعلق بتشكيل القوة الدولية في قطاع غزة، وفق البند السادس، الذي يدعو إلى حل النزاع سلمياً عبر الوساطة والمفاوضات، ويسمح بإعادة الإعمار وجلب قوات دولية رقابية شبيهة بقوات حفظ السلام في لبنان (اليونيفيل)، فإن معظم الدول العربية سترحب بالقرار وستدعو جميع الأطراف لتطبيقه.

وتشير عودة إلى أن حركة حماس لن ترحب بهذا القرار، وسترفض أي دور لمجلس الأمن، مشددة على أن القوة الدولية إذا دخلت قطاع غزة يجب أن تقتصر على الحدود فقط، أما إسرائيل، فستعترض على أي دور كبير للقوات الدولية في مراقبة الوضع، رغبة منها في أن يكون تجريد القطاع من السلاح تحت البند السابع وليس السادس، لكنها قد توافق جزئياً بسبب ضغوط أمريكية، مع السماح للقوات الدولية بالدخول في المنطقة الصفراء تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي، فيما سيتولى الجيش بنفسه السيطرة على باقي المناطق تدريجياً مع استمرار عمليات تجريد السلاح.

وتتطرق عودة إلى الجانب الإداري في سيناريو البند السادس، موضحة أنه سيشهد تشكيل مجلس سلام بقيادة دولية ولجنة تكنوقراط، كخطوة أمريكية لسحب الحكم الإداري من حماس تدريجياً، مع احتمال إدماج موظفي حكومة حماس ضمن عمل اللجنة. كما قد تصل قوات الشرطة الفلسطينية المدربة في مصر لتولي مهام أمنية، لكنها ستواجه رفضاً من حماس إلا في حال دمجها مع قواتها الحالية، ما قد يؤدي إلى خلافات ومناوشات مستمرة حول تسليم مقاليد الحكم.

أما في حال تمرير القرار وفق البند السابع، الذي يسمح باستخدام القوة الدولية لفرض السلام، فإن إسرائيل سترحب بالقرار، بينما سترفضه حماس بشكل قاطع، معتبرة أي قوات أجنبية بمثابة استعمار.

وتوضح أن الدول العربية قد تتردد في إرسال قواتها خشية الصدام مع حماس، ما سيدفع لتشكيل قوات من دول أخرى ربما إسلامية وأفريقية وأوروبية، وستعمل هذه القوات تحت دعم الجيش الإسرائيلي، الذي سيتولى المهمة الرئيسية لتجريد حماس من السلاح

تدريجياً عبر توسيع الخط الأخضر، مع استمرار القصف الجوي الإسرائيلي، على أن تستكمل العملية في نحو عامين، أما من الناحية الإدارية، سيبدأ عمل مجلس السلام ولجنة التكنوقراط من المنطقة الصفراء لتجنب صدام مباشر مع حماس في باقي القطاع. وتشير عودة إلى السيناريو الثالث في حال رفض القرار تحت أي بند، مؤكدة أن ذلك يخدم إسرائيل، التي ستحتفظ بحرية العمل العسكري في القطاع تحت ذريعة تجريد السلاح، وقد يؤدي ذلك إلى عودة الحرب، مع استمرار الجيش الإسرائيلي في احتلال الأراضي تدريجياً عبر عمليات جوية وبرية، وربما تطبيق مقترح أمريكي تدريجي لدعم القوات الدولية في ملء الفراغ الأمني، من دون تقييد أممي. وتوضح عودة أن هذا السيناريو سيؤدي إلى توقف مشاريع الإعمار، وتدهور الوضع اللذي في غزة، ودفع أهالي القطاع للتفكير بالهجرة، نظراً لتحوله إلى بيئة طاردة وغير صالحة للعيش. وتؤكد عودة أن نجاح أي قرار أممي يعتمد على التوازن الدقيق بين مواقف الأطراف المحلية والدولية، وضغط القوى الكبرى.

تجسيد واضح لـ"خطة ترمب"

يؤكد الكاتب والمحلل السياسي والمختص بالشأن الإسرائيلي نهاد أبو غوش أن مشروع القرار الأمريكي المطروح أمام مجلس الأمن بشأن قطاع غزة يمثل تجسيداً واضحاً لما عُرف سابقاً بـ"خطة ترمب"، ويعكس موازين القوى ذاتها التي حكمت تلك الخطة، مع حضور بصمات إسرائيلية واضحة وتهميش كبير للدور العربي والإسلامي. ويرى أن مشروع القرار يتمتع بفرصة كبيرة للمرور بفعل الهيمنة الأمريكية على ملفات الشرق الأوسط، وتعايش دول الإقليم مع هذه الهيمنة باعتبارها "أمراً واقعاً" يصعب التصدي لها. ويشير أبو غوش إلى أن الإدارة الأمريكية دفعت بالمشروع تحت طائلة التهديد المباشر بعودة إسرائيل إلى حرب الإبادة والتجوع في غزة، وهو ما عبّر عنه الناطق باسم الوفد الأمريكي لدى الأمم المتحدة ومسؤولون آخرون بعبارات صريحة: "إما مشروع القرار أو سموتريتش". وبلغت أبو غوش إلى أن مجموعة الدول العربية والإسلامية الثماني (مصر، السعودية، الأردن، الإمارات، قطر، تركيا، باكستان، إندونيسيا) وافقت على المشروع الأمريكي تجنبت لذلك، وأصدرت بياناً مشتركاً بذلك، في مقابل المشروع الروسي الذي جاء أكثر توازناً وانسجاماً مع مبادئ الشرعية الدولية، وأكثر التزاماً بدور فاعل ورئيسي لمجلس الأمن، بعيداً عن الاستفزاز الأمريكي عبر ما يسمى "مجلس السلام".

ويرى أبو غوش أن فرص للمشروع الروسي تبدو "مستحيلة"، في ظل إجماع الأطراف المؤثرة، بما في ذلك قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، فضلاً عن إسرائيل التي شاركت فعلياً في صياغة المشروع الأمريكي.

ويحذر أبو غوش من المخاطر الكبيرة التي يحملها المشروع الأمريكي، من بينها منح إسرائيل صلاحيات واسعة للتحكم في مسار تطبيق القرار، وفي بعض الحالات صلاحية التدخل المباشر لتنفيذه والحكم على مدى التزام المقاومة بخطة ترمب، خصوصاً فيما يتعلق بسلاح

المقاومة وتحويل غزة إلى "منطقة خالية من الإرهاب". ويوضح أبو غوش أن القرار يمنح إسرائيل دوراً في تقييم التزام السلطة الفلسطينية بإنجاز الإصلاحات، وهي تجربة مريرة عاشها الفلسطينيون طوال ٣٢ عاماً منذ اتفاق أوسلو.

ويشير أبو غوش إلى أن التفسيرات الإسرائيلية للمشروع تُنذر بإمكانية تقسيم قطاع غزة إلى منطقتين أو ثلاث: منطقة منهكة بالدمار والجوع تضم غالبية السكان؛ ومنطقة تُنفَّذ فيها مشاريع الإعمار وتتحول إلى بيئة مناسبة للعصابات المرتبطة بالاحتلال؛ وشريط أمني قد يتوسع تدريجياً ليتلجأ أجزاء واسعة من الأراضي الزراعية في الشرق والجنوب، وفي جميع الأحوال يبقى القطاع محاصراً من أربع جهات. ويرى أن وضع غزة تحت "الوصاية الأجنبية" وخصوصاً الأمريكية الداعمة لإسرائيل، يعني فعلياً منح الدولة التهمة بجرائم الإبادة الجماعية سلطة تقرير مستقبل الفلسطينيين، بينما يتحول حق تقرير المصير إلى وعد مبهم يشبه "السراب".

ويشير أبو غوش إلى أن مشروع القرار يبرئ إسرائيل من جرائم الحرب ويعيد تلميع صورتها أمام العالم، في حين يضع الشعب الفلسطيني وفصائله وسلطته في قفص الاتهام، عبر مطالب بنزع السلاح وإصلاح التعليم في غزة بمعزل عن الضفة، بالإضافة إلى سلسلة إصلاحات تتماشى مع المصالح الأمنية الإسرائيلية والاستيطانية.

ورغم هذه الصورة القائمة، يؤكد أبو غوش أن السيناريوهات ليست قدراً محتوماً، فإسرائيل فشلت خلال عامين من القتل والتجوع والتدمير في فرض ما تريد، ومن الصعب أن تنجح لتحقيقه عبر اتفاقيات ومكائد سياسية.

ويشدد أبو غوش على امتلاك الفلسطينيين مصادر قوة حقيقية، أهمها صمود الشعب والمقاومة، واتساع التضامن الدولي، وتعزّي إسرائيل أمام العالم، إضافة إلى مصالح الدول والشعوب العربية والإسلامية التي لا يمكن تجاوزها.

ويشدد أبو غوش على أنه يمكن تحسين تطبيقات القرار الأمريكي وتقليل مخاطره ممكن، لكنه مشروط بوحدة الأداء السياسي والكفاحي الفلسطيني، وهو العامل القادر أيضاً على توحيد الموقف العربي والإسلامي في مواجهة الضغوط والإملاءات الدولية.

نار المستوطنين/تتمة

وأحرقت ثلاثة منازل مأهولة تعود للمواطين: محمد موسى موسى، ويوسف أحمد موسى، وأُحرق هلال مشاعلة، وثلاث مركبات، اثنتان منها تعودان للشقيقين موسى وإبراهيم أحمد أبو لوجة، إضافة إلى إحراق "كرفان".

وأشار مشاعلة إلى أن أهالي القرية تمكنوا من إخماد النيران دون أن تسجل إصابات، إلا أن أضرارا مادية جسيمة لحقت بالمنازل والمركبات التي تم استهدافها. وفي وقت سابق من مساء اليوم، أحرق مستوطنون منزلا ومركبتين، واعتادوا على عدد من المواطنين، في هجوم نفذوه على بلدة ساعر شمال شرق الخليل. وقال المواطن عيسى شلالدة، إن مجموعة من المستوطنين هاجمت منازل عائلته في منطقة "واد ساعر"، وأحرقت منزل نجله نسيم، ومركبتين للعائلة، مشيرًا إلى أن المستوطنين اعتدوا بالضرب على الأهالي بالهراوات والآلات الحادة ما أدى لإصابة عدد من النساء برضوخ، كما تسببوا بأضرار كبيرة في الممتلكات.

وفي القدس المحتلة أصيب، شاiban، برصاص الاحتلال بالقرب من جدار الفصل العنصري الفاصل بين بلدة الرام ومدينة القدس، فيما هاجم مستوطنون، تجمع "البنية" البدوي، قرب الخان الأحمر، حيث رشقوا منازل الأهالي وممتلكاتهم بالحجارة، وروعوا الأطفال والنساء في التجمع، كما سيجح مستوطنون قطعة أرض تبلغ مساحتها نحو ٦ دونمات في بلدة صور باهر، ووضعوا داخلها عددًا من "الكرفانات".

في غضون ذلك واصل مستوطنون تجريف أراضٍ في منطقة الحديدية بالأغوار الشمالية. وكانت قوات الاحتلال قد أخذت قبل ثلاثة أسابيع بالاستيلاء على أراضي الحديدية (لم تعرف مساحتها)؛ لأغراض عسكرية.

وفي سياق متصل أخطرت سلطات الاحتلال يهدم عدد من منازل المواطنين في قريتي دير الزنبر وعين عريك غرب رام الله، فيما اقتحمت تلك القوات قرية كفر مالك، بينما اعتقلت شابا خلال اقتحامها مدينة البريرة.

وفي سلفيت نصبت قوات الاحتلال بوابتين حديديتين جديدتين بالقرب من مدخل بلدة دير بلوط واحدة باتجاه قرية رافات، والأخرى باتجاه قرية اللين الغربية. هذا ونصبت قوات الاحتلال حاجزا في حي الرابية ببلدة سلوان، وقامت باحتجاز شايبين وتفتيش عدة مركبات، فيما قام جنود الاحتلال بنصب حاجز آخر في حي الشيخ جراح، وإيقافا للركبات وتفتيشها وإعاقة حركة مرور المواطنين.

في الأتاتم افتحم عشرات المستوطنين المسجد الأقصى المبارك، على شكل مجموعات متتالية وأدوا طقوسا تلمودية، ونفذوا جولات استفزازية، في باحاته.

بطولة كروية / تتمة

وذلك بعدما سجلت الإحصاءات الرسمية أكثر من ٦٥٠٠ حالة بتر جديدة منذ بداية الحرب، في حين كان العدد الإجمالي لحالات البتر في غزة قبل تشرين الأول ٢٠٢٣ يبلغ نحو ألفي حالة".

"الأونروا":/ تتمة

دون حماية ودون أساسيات الحياة والكثير منهم يعيشون في خيام مهترئة.

وأوضحت في تدوينة على منصة "اكس"، مساء أمس الإثنين، أن أكثر من ٢٨٢ ألف منزل في غزة دُمِر أو تضرر خلال حرب الإبادة الجماعية، والتي استمرت عامين.

وأكدت الوكالة أن هذه المعلومات تستند إلى بيانات آلية المساعدات الإنسانية المعنية بأمأوى "التجمع العالي للمأوى"، والتي تُدار بشكل مشترك من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وأشارت إلى اضطراب عشرات آلاف العائلات إلى العيش في خيام مع اقتراب فصل الشتاء.

ولفتت إلى أن العائلات "تعيش في مساحة ضيقة، وتعاني من غياب الخصوصية وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية".

وأكدت أن "الأونروا" والمنظمات الشريكة تواصل تقديم المساعدات للعائلات النازحة.

٢٨٨ ألف أسرة/ تتمة

وتعدّد الاحتلال الإسرائيلي تعميق للأساة وحرمان للدينين من الحماية. وأضاف "لقد تحول ما حذرنا منه مرارًا إلى واقع مؤلم، إذ غرقت عشرات آلاف الخيام التي تُؤوي مئات آلاف النازحين مع أول منخفض جوي هذا الشتاء، في مشهد يجسد حجم المعاناة وفشل المجتمع الدولي في توفير مستلزمات الإيواء".

وأكد أن قطاع غزة يحتاج ٣٠٠,٠٠٠ خيمة وبيت متنقل لتأمين الحد الأساسي للسكن الإنساني، إلا أن العالم لم يتحرك بالشكل المطلوب.

ولفت إلى أن الاحتلال يواصل سياسة التضييق ومنع إدخال خيام وشوادر وأغطية بلاستيكية، ويُقيي للعابر مغلفة، ويتكلم في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، ويتصلص من تنفيذ البروتوكول الإنساني للتعلق بالوضع الإنساني في قطاع غزة، في محاولة لفرض أشكال جديدة من الإبادة الجماعية عبر تعميق الكارثة الإنسانية.

وذكر أن هناك سلسلة كاملة من للمتطلبات الإنسانية العاجلة التي يجب توفيرها فورًا وتشمل: شادر وأغطية بلاستيكية عازلة للامياه، وسائل تدفئة آمنة للأطفال والمرضى وكبار السن، أرضيات تمنع تحول الخيام إلى برك من الطين، أغذية، وفرشات، ومواد عزل حراري، مرافق صحية متنقلة مع خدمات مياه وصرف صحي، ومستلزمات إبرة وطاقة بديلة.

وأكد أن الاحتلال يمنع حتى هذه اللحظة، إدخال هذه المواد كافة، في خرق خطير للبروتوكول الإنساني الذي وقع عليه، وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، ما يؤدي إلى تفاقم الكارثة التي يدفع للدينون ثمنها وحدهم. وحمل للكتب الاحتلال المسؤولية الكاملة عن معاناة مئات آلاف النازحين الذين يواجهون قسوة الشتاء بلا مأوى آمن ولا خدمات أساسية، وجريمته الكارثية بإصراره على إغلاق للعابر بشكل كامل ومنع إدخال مستلزمات الإيواء.

ودعا للكتب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والدول الوسطاء، والأطراف الضامنة للاتفاق إلى تحرك جدي وفوري لإزرام الاحتلال بما وقّع عليه في اتفاق وقف إطلاق النار والبروتوكول الإنساني للتعلق بالوضع الإنساني.

وقال إنه من المفترض أن تبدأ المنظمات الدولية خلال الأيام القليلة القادمة في توزيع ما سمح الاحتلال بإدخاله مؤخرًا، من مواد الإيواء، وهي مواد قليلة ولا تليي حاجة السكان.

وأكد على ضرورة الإسراع الفوري في ذلك لتفادي ما يمكن تفاديه من آثار الكارثة التي تضرب النازحين وعشرات آلاف الأسر في كل أنحاء قطاع غزة.

وسدد على أن توفير هذه الاحتياجات هو واجب قانوني وأخلاقي وإنساني على المجتمع الدولي، وهذا الواجب لا يمكن أن يخضع للتسويق أو الملاحظة مهما كانت الظروف.

نقابة اطباء / تتمة

إضافة لصرف بدل المواصلات الشهرية المستحقة مع الراتب، وصرف بدل المناوبات وبدل العمل الإضافي.

كما طالبت النقابة "إضافة ٤٠ بالمئة من علاوة طبيعة العمل على القسيمة للاطباء على أن تصرف حين تسمخ الظروف المالية بذلك".

وقالت النقابة في بيانها:"إن من أخذ قرار تقليص العمل لا يهتم بصحة المواطن ولا تعليمه وليس عنده القدرة على إدارة شؤون المواطنين فلماذا صبرنا بدأ بنفذ، وأصبح النظام الصحي في البلد على حافة الانهيار بسبب نقص الكادر والأدوية، وبسبب نظام التقليص الذي أقرته الحكومة حيث أدى إلى زعزعة النظام الصحي وانعكس سلبا على صحة المواطن".

الرئاسة تحمل/ تتمة

ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته".

وأضافت، تطالب الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي، بالضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف حملة التحريض ضد الشعب الفلسطيني وقيادته، والتي لن تؤدي سوى إلى مزيد من العنف والتوتر، وتعطيل فرص نجاح عملية السلام الجارية حاليا والتي تعمل عليها جميع الدول العربية والمجتمع الدولي مع الإدارة الأمريكية.وكان المنظرط بن غفير طالب من رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو اعتقال الرئيس محمود عباس.وقال بن غفير: "أتوجه إلى نتنياهو، يجب أن تحصر إلا يتتبع أي مارن بأي حصانة، وإن كل الاعتراف في الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية يجب أن تبدأ عمليات قمع مستهدفة لمسؤولي السلطة وأن تقوم يا رئيس الوزراء باعتقال أبو مازن".

وأضاف: "يجب أن يكون كل رؤساء الإرهابيين في السجون".وختم بن غفير كلمته بالقول: "اعتقل أبو مازن (يا نتنياهو) وأنا سأأتولى أمره".

٣ شهداء / تتمة

بالإضافة إلى ١٠ خروقات في مدينة غزة وشمالى القطاع.

وفي التفاصيل أفادت مصادر طبية أن طفلا استشهد بنيران جيش الاحتلال في حي الشجاعية شرقي مدينة غزة، كما استشهدم مواطن آخر بنيران مسيرة للاحتلال في منطقة العطارطة شمالي قطاع غزة.

وكانت مصادر طبية، أعلنت صباح أمس استشهدا مواطن برصاص مسيرة للاحتلال في بلدة بيت لاهيا شمال غرب قطاع غزة. ومساء أمس أصيب ١٣ مواطنا على الأقل، أحدهم بجروح حرجة، جراء إلقاء قنبلة من طائرة مسيرة على مجموعة من المواطنين بالقرب من مدرسة أسعد الصفاوي في حي الدرج، شرق مدينة غزة.

وبلغت حصيلة الشهداء والإصابات منذ بدء سريان استشهاده مواطنين ٢٦٦ شهيدا، و٦٣٥٠ مصابا. وارتفعت حصيلة الشهداء في قطاع غزة منذ بدء العدوان في السابع من تشرين الأول ٢٠٢٣ إلى ٩٨,٩٨٣، أغلبيتهم من الأطفال والنساء، والإصابات إلى ١٧,٧٦٠، في حين لا يزال عدد من الضحايا تحت الأنقاض، ولا تستطيع طواقم الإسعاف والإنقاذ الوصول إليهم.

من جانبها أعلنت "الوية الناصر صلاح الدين"، الذراع العسكري للجنان المقاومة في فلسطين، استشهاد "القائد الليداني" وسيم عبد الباسط عبد الهادي (أبو العبد) إثر عملية اغتيال نفذتها قوة خاصة إسرائيلية في وسط قطاع غزة صباح أمس.

وأوضحت الألوية أن الشهيد عبد الهادي يُعد أحد أبرز قادتها الميدانيين، مشيرة إلى سيرته "النضالية" ودوره في الدفاع عن أبناء شعبه.

ولفتت إلى أنه كان من مؤسسي مجموعات "أحفاد الناصر"، وساهم في تطوير أداثها ضمن العمل الشعبي المقاوم.

كما أكدت الألوية أن الشهيد شارك في مهام متعددة خلال معركة "طوفان الأقصى"، ضمن منظومة العمل المشترك بين الفصائل.

وقالت إن استمرار سياسة الاغتيالات الإسرائيلية يعكس حالة العجز أمام صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته.

كالاس: الاتحاد / تتمة

جاء ذلك خلال لقائهما وفدا إعلاميا فلسطينيا، أمس الإثنين، بمقر الاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل.

وأضافت كالاس، أن "هناك الكثير من المناقشات المطروحة على الطاولة حول هذه اللامرسات والاعتداءات المفروضة بالنسبة لنا والتي يقوم بها المستوطنون".

وتابعت، أن الاتحاد الأوروبي من أكثر الداعمين للشعب الفلسطيني، من خلال المساعدات وللشاريح وتعزيز دور السلطة الوطنية الفلسطينية في إطار حل الدولتين.

وأكدت كالاس، استمرار دعم الاتحاد الأوروبي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأهمية تعزيز الشراكة بين الجانبين.

خطة إسرائيلية / تتمة

أجرت جولة ميدانية في منطقة "نيبتسانا" على الحدود المصرية، وذلك على خلفية ما وصف بـ"ازدياد عمليات تهريب الأسلحة على الحدود المصرية". وأكدت أن تعزيز الوجود الاستيطاني في المنطقة يشكل، وفق رؤيتها، جزءا من الرد الأمني على المخاطر الأمنية. وفي ختام الجولة، تقرر الدفع بخطة حكومية إسرائيلية لتعزيزز الاستيطان في منطقة "نيبتسانا"، بوصفها "خطوة أمنية لمواجهة التحديات على الحدود مع سيناء".

وقالت ستروك: "لا آمن بدون أسيتطان هذا مبدأ أثبت نفسه في مختلف المناطق وينطبق أيضا على نيبتسانا والحدود مع مصر. سنعمل على توسيع الاستيطان وجذب المستوطنين إلى التجمعات والمراكز التعليمية والهيئات الشابية في المنطقة".

وأوضح موقع الحكومة الإسرائيلية أن الجولة تأتي استكمالا لسلسلة لقاءات عقدتها ستروك في الأسابيع الأخيرة، وناقشت خلالها الوضع الأمني على الحدود مع مصر.

كما ذكرت أنها تأتي متابعة لجولة ميدانية سابقة لوزارة الاستيطان والزراعة، بهدف وضع خطة مشتركة لتوسيع الاستيطان في المنطقة.

إصابات بصفوف/ تتمة

شملت رشق قوات الاحتلال بالحجارة، وإلقاء قضبان حديدية وأحسام مختلفة، وحرق إطارات السيارات ومركبات".

وأصيب عدد من جنود الاحتلال بجروح متفاوتة، أحدهم في رأسه وآخر في عينه جراء رشق الحجارة وقضبان الحديد.

وأطلق الجيش قنابل الغاز المسيل للدموع بكثافة على عشرات للمستوطنين ممن يعرفون "بقتية التلال" الذين تصدوا للإخلاء.

وفاة ٤٥ / تتمة

لشرطة حيدر آباد التي يتحدر منها غالبية الضحايا: "إن حادث الحافلة للمساوي الذي تعرّض له معتمرون هنود في السعودية مؤلم للغاية. وفقاً للمعلومات الأولية كان ٤٦ شخصا على متن الحافلة وقت الحادث، ونجا واحد فقط".

وتعني رئيس الوزراء ناريندرا مودي الضحايا في منشور على "إكس"، وأشار إلى أن السفارة الهندية تنسق ميدانيا مع المسؤولين السعوديين، وكتب: "أشعر بحزن عميق إزاء الحادث الذي وقع في المدينة النورة وطاول مواطنين هنود. أقدم خالص التعازي للعائلات التي فقدت أحياءها. سفارتنا في الرياض وفنصلبنتنا في جدة تقدمان كل مساعدة ممكنة".

من جانبه قال "المرور السعودي" في منطقة المدينة للنورة، في بيان عبر حسابه على منصة "ككس" إنه تم التعامل مع الحادث في حينه من قبل الجهات المختصة، وأن الإجراءات النظامية جارٍ استكمالها.

الاتصالات تحظر/ تتمة

وأوضحت الوزارة في بيان صادر عنها، أنّ القرار جاء تنفيذا لقرار قضائي بعد رصد محتوى غير أخلاقي وسلوكيات رقمية خطيرة داخل النصّة، التي تعتمد على تفاعلات مفتوحة بين المستخدمين ما يجعلها بيئة عرضة للتحرش والمضايقات ونشر محتوى غير مناسب للأطفال. وأضاف البيان أنّ قرار الحظر جاء بالتنسيق مع مزوّدي خدمات الإنترنت في فلسطين لضمان التنفيذ الكامل ومتابعة الالتزام به، بالإضافة إلى أن الخطوة تتسجم مع إجراءات عدد من الدول العربية مثل الأردن والسعودية والإمارات ومصر.

وشددت الوزارة والهيئة على أنّ التحول الرقمي يجب أن يقترن بالمسؤولية المجتمعية والأخلاقية، وأكدّتا أنّ الحظر يهدف أولا إلى حماية الأطفال وضمان فضاء الكتروني آمن لجميع المستخدمين.

٧٦ مريضا / تتمة

في المستشفىين، إلى معبر "كرم أبو سالم"، تمهيدا لعودتهم إلى القطاع. وأضافت الجمعية في بيان، أنه تم نقل ٧٦ مريضا ومرافقا، مشيرةً إلى أن هذه الجهود تأتي في إطار الدور الإنساني الذي تقوم به لتأمين تنقل المرضى وتسهيل وصولهم إلى ذويهم، وضمان عودتهم بأمان بعد تلقي الرعاية الطبية اللازمة في القدس.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية "وفا" أن حافلتين تقلان المرضى ومرافقيهم وصلتا إلى معبر "كرم أبو سالم"، قبل أن يتم نقلهم إلى داخل قطاع غزة.

خطر الموت يتهدد / تتمة

أن ما يتعرض له الأسير البرغوثي في جلبوع هو تطبيق

فعلي تهديدات بن غفير بإعدام الأسرى.

ولفت إلى أن السجّاتين يفتحون زنازاة البرغوثي ليلا

ونهارا برققة الكلاب ويقولون له إنهم "اشتاقوا لضربه" قبل

الشروع بضربه وسكب للماء عليه وضععه بالكهرباء

وبعاني البرغوثي من نزيف وجروح وكسور وتمزق في أوتار اليد يعجز الأسرى عن علاجها إلا بقطع ملابس ممزقة



هيئة البث الإسرائيلية:

إسرائيل قلقة من "الكيمياء" المتولدة بين الحية وويتكوف

تل أبيب- ذكرت هيئة البث الإسرائيلية، أمس الإثنين، أن إسرائيل قلقة من "الكيمياء" التي تولدت بين القيادي في حركة "حماس" خليل الحية والبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف خلال لقاء شرم الشيخ وتخشى من الاعتراض على ذلك أمام إدارة الرئيس دونالد ترامب.

وكانت مصادر مطلعة لصحيفة "نيويورك تايمز" كشفت أن ويتكوف يخطط لعقد لقاء جديد مع الحية، لمناقشة خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب للسلام في غزة.

وحظي اللقاء المرتقب بين ويتكوف والحية باهتمام وسائل الإعلام العربية، وحذر مسؤولون إسرائيليون من "التقارب للتبر للقلق" بين البعثت الأمريكي الخاص والقيادي البارز في حماس.

وقالت مصادر سياسية لوقع "واللا" العبري في وقت سابق، إن "إسرائيل تشعر بالقلق من اللقاء المرتقب ويزداد قلقها إزاء رغبة الولايات المتحدة في إعادة تأهيل قطاع غزة قبل نزع سلاحها".

وأشارت صحيفة "نيويورك تايمز" إلى أن اللقاء يوضح أن ويتكوف لا يثنيه المنتقدون الإسرائيليون والأمريكيون الذين يقولون إن "انخراط الولايات للتحدة مع حماس يمنع الحركة شرعية لا مبرر لها".

وذكر مسؤولان مطلعان للصحيفة أن موعد اللقاء غير واضح حتى الآن، فيما بين أحدهما أن من ضمن الموضوعات التي سيناقشها ويتكوف مع الحية وقف إطلاق النار في غزة.

استشهاد ٩٨ أسيرا / تتمة

في رقم وصفته منظمات حقوق الإنسان بأنه غير مسبق ويعكس انهيارًا واسعًا في معايير الاحتجاز وغيابًا شبه تام للرقابة القانونية والطبية.

وبحسب البيانات التي حصلت عليها منظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان – إسرائيل"، ونشرتها مجلة (+٩٧٢) الإسرائيلية، أمس الإثنين، فإن جزءًا كبيرًا من الضحايا كانوا مدنيين لم يشتبه بتورطهم في أعمال قتالية.

وتعتبر المنظمة أن الأعداد المعلنة لا تمثل الحقيقة كاملة بسبب القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الوصول إلى المعلومات، خصوصًا المتعلقة بالاعتقلين القادمين من قطاع غزة.

وتشير المنظمة إلى أن عددًا كبيرًا من الوفيات وقع نتيجة التعذيب، والضرب بالبرح، وسوء المعاملة، والإهمال الطبي للتعمد، وحرمان المحتجزين من الطعام والنوم والرعاية الصحية الأساسية.

وتستند هذه الخلاصات إلى شهادات معتقلين سابقين زاروا المنظمة بعد إطلاق سراحهم، وإلى تقارير طبية جمعتها طواقم حقوقية حاولت الوصول إلى أماكن الاحتجاز.

وتحتل منشأة "سدبه تيمان" العسكرية، القريبة من الحدود مع غزة، موقعًا مركزيًا في شهادات المعتقلين بسبب ما وصفوه بـ"العنف النهجي" داخلها. ويقول محتجزون سابقون إنهم تعرضوا لعمليات ضرب متواصلة، وتقييد لفترات طويلة، وحرمان من العلاج رغم إصابات خطيرة، إضافة إلى ظروف احتجاز قاسية شملت الكنتاظ وقلة الطعام.

وتعكس شهادات المحتجزين صورةً لما تصفه المنظمات الحقوقية بـ"نظام اعتقال مواز" أنشأه الجيش الإسرائيلي بعد الحرب على غزة، يعمل خارج الأطر القانونية التقليدية ودون إشراف قضائي فعال.

وتشير التقارير إلى أن الجيش الإسرائيلي قدم بيانات متقطعة ومجزأة حول أعداد الوفيات وأساليبها، دون نشر تقارير طبية أو السماح لجهات مستقلة بزيارة مراكز الاعتقال. كما تبقى مصائر مئات المعتقلين من غزة مجهولة لعائلاتهم منذ شهور، وهو ما ترى فيه المنظمات الحقوقية انتهاكًا صارخًا لقواعد القانون الدولي الإنساني.

ويقول حقوقيون إن انعدام المعلومات ترك العائلات في حالة ترقّب دائمة، حيث لا تعلم كثير من الأسر ما إذا كان أبناؤها على قيد الحياة أو توفوا في السجون، أو ما إن كان سينتم السماح بدفن الجثث وإعادتها للعائلات. ورغم حجم الوفيات وتعدد الاتهامات، لم تفتح السلطات الإسرائيلية سوى تحقيق رسمي واحد أسفر عن توجيه اتهامات لجندي واحد فقط، في حين وجهت عشرات الشكاوى بشأن التعذيب وسوء المعاملة دون أن تؤدي إلى إجراءات خاتية ملموسة.

وترى منظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان" أن هذا النمط يشير إلى غياب الإرادة السياسية والؤوسية لفتح تحقيقات جادة في الوفيات أو محاسبة المسؤولين الأمنيين والعسكريين، الأمر الذي يعزز ثقافة الإفلات من العقاب داخل منظومة السجون الإسرائيلية.

وتقول المنظمات الحقوقية إن هذه الوفيات لا يمكن فصلها عن سياق أوسع يشمل ممارسات الاحتجاز خارج القانون، ومنع الزيارات العائلية، وتهديد للحامين، ونقل المعتقلين إلى منشآت عسكرية لا تخضع للقوانين المدنية.

كما تشير إلى أن تدهور الظروف الصحية داخل السجون تزامن مع تقييد إضافي للرعاية الطبية ومنع دخول منظمات مراقبة مستقلة. ويعتبر حقوقيون أن استمرار هذه السياسات أدى إلى "بيئة خطيرة" داخل مراكز الاعتقال، حيث تصبح الوفيات نتيجة شبه حتمية لسوء المعاملة القائم، وسط إنكار رسمي لأي انتهاكات.

ألمانيا/تتمة

بحسب ما نقلت عنه وكالة أنباء

"دويتشه فيله" إن "الحكومة تحرب

بوقف إطلاق النار في غزة الذي دخل

حيز التنفيذ في ١٠ تشرين الأول واستقر

في الأسابيع الأخيرة".

وأضاف أن "الحكومة تعود إلى دراسة تصدير الأسلحة حالة بحالة

وستتفاعل مع أي تطورات أخرى".

ورحب وزير الخارجية الإسرائيلي

جدةعون ساعر بقرار برلين التراجع

عن قرارها، داعيا إليها الأخرى إلى

"اتخاذ قرار مماثل".

وأعلن المستشار الألماني فريدريش

ميرز حظر تصدير الأسلحة

"الهجومية" إلى إسرائيل في الثامن

من آب، بعد ساعات من تصويت

حكومة نتنياهو على توسيع عمليات

الجيش الإسرائيلي ضد غزة.

وقالت المستشارة الألمانية في بيان

صحفي في ذلك الوقت: "إن الحكومة

الاتحادية ستمتنع حتى إشعار آخر

عن الموافقة على تصدير أي معدات

عسكرية يمكن استخدامها في قطاع

غزة".

السيسي يشير لإمكانية إلغاء

المرحلة الأولى من انتخابات النواب

القاهرة- وكالات- أفاد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، امي الإثنين، بأن الأحداث التي وقعت في بعض الدوائر الانتخابية التي جرت فيها منافسة بين المرشحين على الفرديين تخضع لفحص الهيئة الوطنية للانتخابات دون غيرها، داعيا الهيئة إلى عدم التردد في الإلغاء الكامل للمرحلة الأولى من انتخابات مجلس النواب .

وقال السيسي، في تغريدة على حسابه بمنصة إكس: "وصلتني الأحداث التي وقعت في بعض الدوائر الانتخابية التي جرت فيها منافسة بين المرشحين الفرديين، وهذه الأحداث تخضع في فحصها والفصل فيها للهيئة الوطنية للانتخابات دون غيرها، وهي هيئة مستقلة في أعمالها وفقا لقانون إنشائها". وأضاف "أطلب من الهيئة الوفورة التدقيق التام عند فحص هذه الأحداث والطعون المقدمة بشأنها، وأن تتخذ القرارات التي ترضي الله وتكشف بكل أمانة عن إرادة الناخبين الحقيقية، وأن تعلي الهيئة من شفافية الإجراءات من خلال التيقن من حصول مندوب كل مرشح على صورة من كشف حصر الأصوات من اللجنة الفرعية، حتى يأتي أعضاء مجلس النواب ممثلين فاعليين عن شعب مصر تحت قبة البرلمان".

وتابع "لا تردد الهيئة الوطنية للانتخابات في اتخاذ القرار الصحيح عند تعذر الوصول إلى إرادة الناخبين الحقيقية سواء بالإلغاء الكامل لهذه الرحلة من الانتخابات، أو إلغائها جزئيا في دائرة أو أكثر من دائرة انتخابية، على أن تجري الانتخابات الخاصة بها لاحقا".

وطالب السيسي الهيئة ؛ "الإعلان عن الإجراءات المتخذة نحو ما وصل إليها من مخالفات في الدعاية الانتخابية، حتى تتحقق الرقابة الفعالة على هذه الدعاية، ولا تخرج عن إطارها القانوني، ولا تتكرر في الجولات الانتخابية الياقية".

من جانبه قال المستشار حازم بدوي رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر، أمس، إنه سيتم اتخاذ القرار اللازم بشأن ما حدث في انتخابات الرحلة الأولى من انتخابات مجلس النواب حتى وإن لزم الأمر إلغاء الانتخابات بأكملها أو في بعض الدوائر.

وأضاف خلال مؤتمر الهيئة الوطنية للانتخابات للإعلان عن كافة التفاصيل المتعلقة بالرحلة الأولى من انتخابات مجلس النواب وما تم فيها تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي، أن الهيئة ليست بمنأى عما حدث في الانتخابات الأخيرة

مجلس الأمن / تتمة

ويدعم المشروع تأسيس مجلس سلام دولي يشرف على إعادة الإعمار، كما يؤكد على ضرورة استئناف دخول المساعدات الإنسانية، ويجيز إنشاء قوة استقرار دولية مؤقتة تعمل على تجريد غزة من السلاح.

ويشير مشروع القرار إلى أن استكمال إصلاح السلطة الفلسطينية وإعادة الإعمار قد يهيئ الظروف نحو تقرير المصير والدولة الفلسطينية.

"حماس": القرار/ تتمة

وحقوق شعبنا السياسية والإنسانية، ولا سيما في قطاع غزة، الذي واجه على مدى عامين كاملين حربَ إبادةٍ وحشية وجرائم غير مسبوقة"

وأضافت الحركة في بيان لها صدر عقب منتصف الليلة الماضية ، أن "القرار الأمريكي يفرض آلية وصاية دولية على قطاع غزة، وهو ما يرفضه شعبنا وقواه وفصائله، كما يرفض آلية لتحقيق أهداف الاحتلال التي فشل في تحقيقها عبر حرب الإبادة الوحشية".

وتابعت: " ينزع هذا القرار قطاعَ غزة عن باقي الجغرافيا الفلسطينية، ويحاول فرض وقائع جديدة بعيداً عن ثوابت شعبنا وحقوقه الوطنية المشروعة، بما يحرم شعبنا من حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس".

وأكدت "حماس"، " أن مقاومة الاحتلال بكل الوسائل حقّ مشروع كفلته القوانين والمواثيق الدولية، وإن سلاح المقاومة مرتبط بوجود الاحتلال، وأيّ نقاش في ملف السلاح يجب أن يبقى شأناً وطنياً داخلياً مرتبطاً بمسار سياسي يضمن إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة وتقرير المصير".

وقال الحركة "إن تكليف القوة الدولية بمهام وأدوار داخل قطاع غزة، منها نزع سلاح القاومة، ينزع عنها صفة الحيادية ويحوّلها إلى طرف في الصراع لصالح الاحتلال. وإن أي قوة دولية، في حال إنشائها، يجب أن تتواجد على الحدود فقط، للفصل بين القوات، ومراقبة وقف إطلاق النار، وأن تخضع بالكامل لإشراف الأمم المتحدة، وأن تعمل حصرياً بالتنسيق مع المؤسسات الفلسطينية الرسمية، من دون أن يكون للاحتلال أيّ دور فيها، وأن تعمل على ضمان تدفّق المساعدات، دون أن تتحول إلى سلطة أمنية تلاحق شعبنا ومقاومته".

وطالب " حماس" في بيانها، "للمجتمع الدولي ومجلس الأمن بإعادة الاعتبار للقانون الدولي والقيم الإنسانية، واتخاذ قرارات تحقّق العدالة لغزة وللقضية الفلسطينية، عبر الوقف الفعليّ لحرب الإبادة الوحشية على قطاع غزة، وإعادة الإعمار، وإنهاء الاحتلال، وتمكين شعبنا من تقرير مصيره وإقامة دولته للستقلة وعاصمتها القدس".



